APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 28 تموز 2023

عين على العدو الجمعة 28-7-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **منظمة الهيكل بيدينو** 1961 :مستوطناً "اقتحموا" باحات الأقصى خلال يوم أمس الخميس.
- **القناة 12** ستنشر مساء السبت تقريرا عن مشاريع متعلقة ببناء "الهيكل الثالث" وبدعم وتمويل من "حكومة نتنياهو."
- **جيش العدو** :متابعة للفيديو الفلسطيني الذي أظهر إطلاق قذيفة نحو مستوطنة في منطقة جنين، فقد عثرت قوات الجيش خلال أعمال تمشيط على بقايا قذيفة بدائية محلية الصنع داخل منطقة فلسطينية.
- **موقع 0404** :أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق "غوش عتصيون"-الخليل.
- **القناة 12** :اعتقال فلسطينيين يبلغان من العمر 16 و17 عاماً لقيامهما بإلقاء عبوة نحو حافلة للمستوطنين بالقرب من مستوطنة "نجوهوت."
- **"ماندي ريزل"**: لسكان غلاف غزة الذين سمعوا دوي انفجارات الليلة: "هذه ناتجة عن توترات عند السياج الحدودي مع غزة تتضمن تفجير عبوات، وهذه ثاني ليلة يحدث فيها ذلك، دون أي رد من الجيش الإسرائيلي باستثناء تفريق الشبان."
- **إذاعة جيش العدو**" :حول إطلاق الصاروخ من منطقة جنين || مسؤولون أمنيون يؤكدون أنه تم قبل قليل العثور على أجزاء الصاروخ، وعلى ما يبدو انفجر بعد إطلاقه بقليل ولم يعبر السياج الحدودي."

- **القناة 14 :**حول إطلاق الصاروخ صباح اليوم من جنين || مسؤول أمني يقول بأن الصاروخ حلّق عشرات الأمتار على الأقل من موقع الإطلاق.
- **حدشوت حموت :**إطلاق نار من مركبة مسرعة باتجاه مركبة للمستوطنين قرب مستوطنة "نيفي دنئيل" شمال الخليل.
- **القناة 13 :**حدث خطير: "قام مفتشو الإدارة المدنية في منطقة الضفة الغربية برفقة جنود من الجيش بإغلاق ينابيع مياه فلسطينية بالباطون جنوب الخليل بحجة إقامتها بشكل غير قانوني."
- **قناة كان :**انتقاد غير عادي من رام الله: السلطة الفلسطينية تطالب الجيش بعدم إيقاف عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية داخل جنين – "إسرائيل" لم تنجح في إيقاف العمليات التي تنطلق من جنين، وتنفيذ عملية عسكرية جديدة ستكون مكافأة لحماس والجهاد الإسلامي للاستغلال الوضع ضد السلطة الفلسطينية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع القناة 7 :**وزير الهجرة والاستيعاب في كيان العدو "أوفير سوفير" معلقاً على تجديد الموافقة الممنوحة في السويد لحرق لفيفة توراة خلال مظاهرة احتجاجية: "إنني أدين بشدة نية حرق التوراة، هذا أمر مخجل، وأتوقع أن تتخذ السلطات في ستوكهولم إجراءات فورية لإلغاء هذا الحدث الاستفزازي، إن إيذاء الأديان هو حدث مخز ومهين."
- **"إسرائيل اليوم" :**"نتنياهو لوسائل إعلام أجنبية: "قانون المعقولية، هذا تعديل قضائي صغير لا يضر بالديمقراطية."
- **"باراك رافيد" :**"نتنياهو يقول إن الرئيس بايدن دعاه لاجتماع في البيت الأبيض في سبتمبر ويجري تنسيق الموعد."
- **موقع والا :**سفارة الولايات المتحدة حول اقتحام بن غفير للأقصى: "يجب الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، وأي خطوة أو بيان من جانب واحد يعرض الوضع الراهن للخطر، فهو "غير مقبول."
- **القناة 13 :**الرئيس الأمريكي "جو بايدن" يعمل على إنشاء اتفاقية تطبيع مع السعودية مقابل "خطوات إسرائيلية" للترويج لحل الدولتين.
- **قناة كان" :**إسرائيل" رداً على محكمة العدل الدولية: الحكومة تعارض المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين للوصول إلى حل الدولتين، وقرار المحكمة لن يلزم الحكومة بالعمل به.
- **جيش العدو" :**قام قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي الجنرال مايكل كوريلا أمس بزيارة إلى الجيش وحل ضيفًا على رئيس الأركان الجنرال هرتسي هاليفي، خلال الزيارة بحث مع أعضاء منتدى هيئة الأركان في القضايا الأمنية الإقليمية ومواصلة التخطيط المشترك للجيشيْن."
- **جيش العدو :**مناورة "البازلت الاسبرطي" التي هي المناورة المشتركة لوحدة الكوماندوز التابعة لسلاح البحرية (شايطيت 13) والجيش الأمريكي، والتي تديرها قيادة العمق، اختتمت أمس الخميس، حيث تدربت القوات معًا على الحفاظ على الأمن في المجال البحري.

- **موقع القناة 7 :**حسب دراسة جديدة لمعهد pew الأمريكي: يرى معظم الأمريكيين أن "إسرائيل" هي أهم حليف للولايات المتحدة بعد بريطانيا وكندا، على الرغم من أزمة العلاقات بين الدولتين.

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت :**شعبة الاستخبارات العسكرية بعثت 4 خطابات تحذير استثنائية إلى رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" بشكل مباشر وشخصي آخرها في نهاية الأسبوع الماضي تحذره من العواقب الأمنية الخطيرة الجديدة التي ظهرت في الأشهر الأخيرة بسبب الأزمة القضائية، وجاء في الخطابات أن "الأعداء" يدركون فرصة تاريخية لتغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة، بعد الأزمة الهائلة في "إسرائيل" التي لم يروها من قبل، وإن الضرر قد يكون له عواقب بعيدة المدى.
- **قناة كان :**أعربت مصادر في الجيش والدوائر الأمنية، عن قلقها الشديد من رفض المئات من جنود الاحتياط أداء الخدمة العسكرية في سلاح الجو وهيئة الاستخبارات والوحدات الخاصة، ويبذل رئيس أركان العدو الجنرال "هيرتسي هاليفي" وقائد سلاح الجو الجنرال "تومير بار" جهودا لحل الأزمة في إطار محادثات مع الجنود.
- **قناة كان :**انطلاق عدة مظاهرات احتجاجية ضد قانون الإصلاح القضائي بمناطق مختلفة.
- **يديعوت أحرونوت :**ستستخدم الشرطة إجراءات أكثر صرامة للتعامل مع المتظاهرين الذين يحتجون على قانون "التعديلات القضائية."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير زراعة العدو "آفي ديختر" :**"هناك بلطجية يعرضون البلاد للخطر من خلال جرها إلى تشريعات قضائية متطرفة، أو من خلال الانجراف نحو احتجاجات متطرف وعنيفة، أرى بعيني العقلاء من كلا الجانبين هم "الأغلبية الساحقة" التي ستهزم "أقلية البلطجية الذين تريد تفجير الوضع."
- **"ألموغ بوكير" :**"إذا لم يكن هناك رد قاسٍ ومؤلم على إطلاق الصواريخ من جنين، وإذا استمرت المنظومة الأمنية في الحديث عن عدم وقوع أضرار أو إصابات، فإن مستوطنات جلبوع ستصبح مثل مستوطنات غلاف غزة."
- **رئيس الكيان "إسحق هرتسوغ" :**"الديمقراطية لم يتم القضاء عليها، وإسرائيل موجودة وقوية، لكن هناك نقص كامل في فهم عمق القلق ومن أين تأتي."
- **"بيني غانتس" :**"في بلد ديمقراطي، يحترم رئيس الوزراء قرارات المحاكم ويتصرف وفقًا لها، بغض النظر عن مدى اختلافه معها، لا يوجد مجال للتفسيرات والمناطق الرمادية واضحة وسلسة، إذا لم يتبع نتنياهو مثل أي مسؤول منتخب، حكم المحكمة، فسيقوم بانقلاب من شأنه أن يغير طبيعة النظام في إسرائيل، الأمر الذي سينفي شرعيته في تولي المنصب".
- **سفير العدو في الأمم المتحدة "جلعاد أردان" :**"أمس جرت مناقشة خاصة في مجلس الأمن حول عملية "المنزل والحديقة" في جنين، وسألت المجلس كيف يمكن أنه بعد 76 عاما لا تزال هناك مخيمات للاجئين داخل المدن الفلسطينية مثل جنين؟ لماذا يستمر أحفاد اللاجئين في العيش في المخيمات؟ وهذا دليل على أن الفلسطينيين لا

يريدون مصالحة أو حلاً للصراع، ولكن فقط يريدون الحفاظ على ادعاءاتهم الوهمية التي تعني القضاء على إسرائيل – لقد أوضحت للمجلس أنه لا يوجد "حق عودة" ولن يكون شيء كهذا."

* * *

مقالات

i24NEWS : شعبة الاستخبارات العسكرية لنتنياهو: "الأعداء يدركون فرصة تاريخية بسبب الأزمة الإسرائيلية"

"الأعداء يدركون فرصة تاريخية لتغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة، بعد الأزمة الهائلة في إسرائيل، التي لم يروها من قبل"

حذرت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بشكل مباشر وشخصي عدة مرات، من العواقب الأمنية الخطيرة الجديدة التي ظهرت في الأشهر الأخيرة. تم إرسال ما لا يقل عن أربعة خطابات استثنائية بكل المقاييس إلى نتنياهو، آخرها في نهاية الأسبوع الماضي، قبل أيام قليلة من الموافقة على التشريع في الكنيست. جاء هذا بحسب تقرير نشرته صحيفة "يديعوت احرونوت" صباح الجمعة . وجاء في الرسالة أن "الأعداء يدركون فرصة تاريخية لتغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة، بعد الأزمة الهائلة في إسرائيل، التي لم يروها من قبل."

حذر كبار المسؤولين في إدارة المخابرات من أن الضرر ليس فوريًا فحسب، بل قد يكون له عواقب بعيدة المدى. وفقًا لتحليل الجيش الإسرائيلي، فإن أعداء إسرائيل مثل إيران وحزب الله يقسمون الردع الإسرائيلي إلى أربع أرجل، وقد تم إضعافهم جميعًا: قوة الجيش الإسرائيلي؛ التحالف مع الأمريكيين. اقتصاد قوي وتماسك داخلي عالي.

ينظر إلى الأزمة السياسية بالنسبة الأمريكيين على أنها خطيرة للغاية وستكون لها آثار طويلة المدى. فيما يتعلق بجهوزية الجيش، تدرك شعبة المخابرات أن الإيرانيين وحزب الله يراقبون عن كثب أزمة نظام الاحتياط والأضرار التي لحقت بالنظم الحيوية للجيش. وأن صيف 2023 في إسرائيل، كما يراه أعداء اسرائيل، هو نقطة ضعف تاريخية. ورصدت "أمان" أن إيران وحزب الله يتابعان عن كثب الأزمة في صفوف قوات الاحتياط الإسرائيلية والمس بكفاءات الوحدات المختلفة في الجيش الإسرائيلي، وأنهما ينظران إلى صيف العام 2023 على أنه "نقطة ضعف تاريخية". وبحسب "أمان"، فإن الردع الإسرائيلي تراجع بشكل كبير.

وأضافت الصحيفة أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، قدم لنتنياهو خلال لقائهما، الإثنين الماضي، معلومات تدعم تحليل "أمان." وبحسب ما نشرت "يديعوت أحرونوت" أن كفاءات الجيش الإسرائيلي كاملة حاليا، "خلافا لتقارير كهذه أو تلك" نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية في الأسابيع الأخيرة، وفي حال تراجع هذه الكفاءات فإنه سيستغرق أسابيع وسيكون تدريجيا.

* * *

i24NEWS : غانتس: "إذا لم يمتثل نتنياهو لقرار المحكمة فسيفقد شرعيته في الحكم "اذا لم يتبع نتنياهو، مثل أي مسؤول منتخب آخر، حكم المحكمة، فسيقوم بانقلاب من شأنه أن يغيّر طبيعة النظام في إسرائيل"

أشار رئيس معسكر الدولة، بيني غانتس، اليوم (الجمعة)، إلى كلام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقابلة مع شبكة سي إن إن، والتي بموجبها لن يتعهد باحترام قرار المحكمة بشأن الغاء قانون "بند المعقولية ." وقال أنه "في أي بلد ديمقراطي، يحترم رئيس الوزراء قرارات المحاكم ويتصرف وفقًا لها مهما اختلف معها. وعليه، اذا لم يتبع نتنياهو، مثل أي مسؤول منتخب آخر، حكم المحكمة، فسيقوم بانقلاب من شأنه أن يغيّر طبيعة النظام في إسرائيل، الأمر الذي سينفي شرعيته للبقاء في منصبه."

وأعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية أنها ستعقد جلسات الاستماع ضد التعديل الذي أقرته الحكومة مطلع الأسبوع الجاري، حول تقليص بند المعقولية والشكوى ضد وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين، خلال شهر أيلول / سبتمبر أي بعد عطلة البرلمان الصيفية. وأقر الكنيست الإسرائيلي الاثنين مشروع قانون اقترحته حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لتقييد بعض صلاحيات المحكمة العليا على الرغم من الاحتجاجات الواسعة للمعارضة التي تعهدت بشطبه عندما تعود للسلطة.

* * *

i24NEWS : إسرائيل : آلاف المتظاهرين ضد خطة الإصلاح القضائي في تل أبيب

تجمع الآلاف من المتظاهرين المناهضين لخطة الإصلاح القضائي في شارع كابلان في مدينة تل أبيب(وسط إسرائيل) ليلة الخميس للاحتجاج على ما يعتبرونه "خطرًا على الديمقراطية"، بعد أن صوت الكنيست، الإثنين المنصرم، لإلغاء "بند المعقولية" وبعد حوادث عنف بين الشرطة والمتظاهرين في وقت سابق من هذا الأسبوع، تستعد الشرطة الإسرائيلية للتصعيد وإمكانية استخدام تدابير لتفريق الحشود، بما في ذلك استعمالا الغاز المسيل للدموع. وأوضحت الشرطة في بيان أنه لن يكون هناك "تسامح" مع المتظاهرين الذين يمارسون العنف تجاه ضباط الشرطة، وسعت الشرطة إلى وضع حواجز في طريق أيالون لمنع المتظاهرين من النزول إلى الشوارع وإغلاق الطريق السريع.

للمرة الأولى منذ بدء الاحتجاجات، قررت الشرطة رفع مستوى إجراءات تفريق المتظاهرين التي ستكون متاحة لضباط الشرطة في تل أبيب، وبعض رجال الشرطة مسلحون بالهراوات والقنابل الصوتية، في ما يعتزم المتظاهرون مواصلة حركتهم الاحتجاجية بعد 30 أسبوعًا من المسيرات الأسبوعية.

وكان الكنيست الإسرائيلي، قد صادق، الإثنين، المنصرم، على مشروع قانون "حجة المعقولية" الإسرائيلي المرحلة الأولى من ثلاثة مراحل، مع خطط لاستكمال التشريع قبل نهاية يوليو/تموز الجاري. واحتجاجا على ذلك، تنظم مظاهرات في جميع أنحاء إسرائيل. ومن جهتها أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض، الاثنين المنصرم، أن الولايات المتحدة ستواصل دعم جهود الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ للتوصل الى اتفاق واسع بشأن الثورة القضائية، مكررة مرة أخرى موقف الرئيس بايدن من أن حقيقة تمرير قانون تقليص "بند المعقولية" بدون الحصول على توافق واسع هو "امر مؤسف ."

* * *

i24NEWS : وصول كبار مسؤولي البيت الأبيض إلى السعودية للقاء بن سلمان ومناقشة التطبيع مع إسرائيل

وصل مستشار الرئيس بايدن للأمن القومي، جيك سوليفان، ووزير البيت الأبيض للشرق الأوسط بريت ماكغورك، ومبعوث الطاقة عاموس هوكشتين، (الخميس) في زيارة إلى المملكة العربية السعودية حسبما قال مسؤولون أميركيون كبار لموقع "واللاه" الإسرائيلي . ومن المتوقع أن يجتمع مستشارو بايدن مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لمواصلة المناقشات بشأن صفقة محتملة للارتقاء بالعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، والتي ستشمل أيضًا التطبيع بين السعودية وإسرائيل.

يذكر ان بن سلمان وضع عدة شروط سابقا للتطبيع مع اسرائيل وعدد السفير أولها كان ضمانة أمنية من الولايات المتحدة مثل التزام الناتو بموجب المادة الخامسة تجاه المملكة العربية السعودية ويريد التدفق الحر للأسلحة بما في ذلك طائرات F-35من الولايات المتحدة ويريد من واشنطن إعطاء الضوء الأخضر لقدرة سعودية مستقلة على تخصيب اليورانيوم. كما تطالب السعودية منح تسهيلات في الضفة الغربية، بما في ذلك التنازل عن صلاحيات الجيش الاسرائيلي في مناطق الضفة الغربية، من اجل تعزيز عمل أجهزة الأمن الفلسطينية. كما يطالب السعوديون بمنح صلاحيات أمنية لأبو مازن ومسؤولي السلطة الفلسطينية في كنيسة القيامة وفي المسجد الأقصى، باستثناء حائط المبكى الذي سيبقى تحت سيطرة إسرائيل وغيرها من المطالب.

* * *

i24NEWS : وزارة الخارجية الإسرائيلي للدبلوماسيين: يجب الامتناع عن إبداء الرأي السياسي"الامتناع عن إبداء الرأي في القضايا السياسية أو السياسية"

بعد التصريحات السياسية لدبلوماسيين وموظفين اسرائيليين، نشرت وزارة الخارجية برئاسة إيلي كوهين (الخميس) تعليمات لجميع الموظفين في إسرائيل وفي الخارج "ما يجب فعله وما لا يجب فعله" على الشبكات الاجتماعية بما في ذلك مطلب "الامتناع عن إبداء الرأي في القضايا السياسية أو السياسية"، أو نشر آراء على مواقع التواصل، وإبداء الإعجاب وما شابه ذلك . ونشر التعليمات رئيس شعبة الدبلوماسية الرقمية ديفيد سارانجا، بعد أن تم توبيخ نائبة سفارة إسرائيل في باريس رونيت بن دور مؤخرًا بعد أن روجت لدعوات ضد الحكومة على حسابها على موقع تويتر، وهو حساب رسمي للوزارة.

يشار إلى أن نائب السفير بن دور ليست وحدها، فمن ناحية أخرى، هاجمت نوجا أربيل الباحثة في مركز البحوث السياسية بوزارة الخارجية بشدة قادة الاحتجاج عبر حسابها على تويتر.

* * *

i24NEWS : السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة ينتقد مجلس الأمن لأنه "يديم" الصراع الفلسطيني ووضعية اللاجئين

انتقد السفير الإسرائيلي لدة الأمم المتحدة غلعاد إردان، الخميس، "الفلسطينيين والأمم المتحدة لإدامة وضع اللاجئين الفلسطينيين" وذلك خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقال "دعني أكون واضحًا: لا يوجد حق عودة كلكم تعرفون هذا، إن مطلب إعادة الملايين من أحفاد اللاجئين هو مطلب لمحو حق الشعب اليهودي في

تقرير المصير وهذا لن يحدث أبدًا." واشار غلعاد إردان إلى أهمية التاسع من آب /أغسطس، "إنه أتعس يوم في التقويم اليهودي، إنه يوم حداد مهيب، يوم صوم وصلاة نحتفل خلاله بذكرى تدمير كلا معبدينا ... اليوم يمكن لليهود فقط الصلاة في الهيكل الوحيد المتبقي من الهيكل - حائط المبكى. ولكن، الحمد لله، عادت السيادة اليهودية مرة أخرى إلى الوطن اليهودي وقبل كل شيء، إلى القدس، عاصمتنا الأبدية."

وفي سياق خطابه تحدث غلعاد إردان عن العملية العسكرية في جنين، قائلا "على مدى السنوات الماضية، أصبحت جنين ومخيم اللاجئين على وجه الخصوص ... بؤرة للنشاط الإرهابي، إنه مكان تحكمه منظمات إرهابية محددة مثل حماس والجهاد الإسلامي. إنه المكان الذي تم فيه التخطيط والتنفيذ للعديد من الهجمات الإرهابية المميتة الأخيرة - أكثر من 50 - وهي مدينة ملجأ للإرهابيين الهاربين ... لذا ، أسأل ، ماذا ستفعل؟ ... أي خبير عسكري سيفعل أقول لك أن هذا إنجاز رائع يتحدى كل الصعاب" وتابع "تفعل إسرائيل كل ما في وسعها من أجل تجنب الأضرار الجانبية والخسائر في صفوف المدنيين ... لذا، تخيلوا صدمتي عندما، بدلاً من الثناء على إسرائيل لاقتلاع الإرهابيين بدقة متناهية، أدان الأمين العام إسرائيل فقط، وجعل الادعاءات منفصلة تمامًا عن الواقع. وبدلاً من توجيه اللوم إلى المنظمات الإرهابية لاستغلالها الفلسطينيين الأبرياء وقتل الإسرائيليين ، انتقد إسرائيل لدفاعها عن نفسها."

وأشار إردان إلى وجود مخيمات للاجئين في السلطة الفلسطينية، متسائلا "كيف يمكن أنه بعد عقود عديدة لا تزال هناك مخيمات للاجئين داخل المدن الفلسطينية؟، هل توقفتم يومًا لتسألوا أنفسكم لماذا أحفاد أحفاد اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين؟ لماذا لم يتم دمجهم في المجتمع الفلسطيني؟ ما هو سبب ذلك؟ نحن نتحدث عن مخيمات في المدن الفلسطينية! إذا كان الهدف الرئيسي للسلطة الفلسطينية هو حقًا إقامة دولة مستقلة، فإن الجيل الثاني والثالث من اللاجئين سيعيشون في مدن فلسطينية عادية وليس في مخيمات. لكن هذا ليس هدف الفلسطينيين. هدفهم إبادة الدولة اليهودية. وأحد أسلحتهم لتحقيق هذا الهدف هو غسل أدمغة الفلسطينيين جيلاً بعد جيل بأن المدن الفلسطينية ليست ولن تكون منازلهم. بعد كل شيء، هم لا يزالون لاجئين وطنهم في المدن الإسرائيلية مثل حيفا وطبريا والعديد من المدن الأخرى." وأفاد غلعاد إردان أنه "إذا كانت الأمم المتحدة قد ساعدت في جهود الضغط على حماس لإعادة جثامين جنود الجيش الإسرائيلي هادار غولدين وأورون شاؤول ومدنيين إسرائيليين، أفيرا منغستو وهشام السيد، اللذان احتجزتهما المنظمة الإرهابية، كان بإمكانه المساعدة في تحسين أوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة"

* * *

i24NEWS : وكالة التصنيف الائتماني S&P: "الجدل حول الإصلاح القضائي سيستمر في الإضرار بالاقتصاد الإسرائيلي"

انضمت وكالة التصنيف الائتماني "موديز S&P "إلى التحذيرات من عواقب الجدل الدائر حول خطة الاصلاح القضائي وفي تحذير غير عادي نشرته، مساء الخميس، قالت "الجدل الدائر حول التعديلات والتغييرات في النظام القضائي، سوف يسبب بالأضرار باقتصاد اسرائيل ." ومع ذلك، فإنه لا يغير التصنيف الائتماني في هذا الوقت، على غرار إعلان شركة التصنيف "موديز" في وقت سابق من هذا الأسبوع . وأصدرت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" إعلانًا غير عادي في وقت سابق من هذا

الأسبوع بشأن توقعاتها للاقتصاد الإسرائيلي، على خلفية تمرير "بند المعقولية" في الكنيست .وبحسب الوكالة ، فإن "المؤسسات التنفيذية والتشريعية أصبحت أقل قابلية للتنبؤ وأكثر رغبة في خلق مخاطر كبيرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي." وبحسبهم، "نعتقد أن الطبيعة الواسعة لمقترحات الحكومة قد تضعف بشكل كبير من استقلالية النظام القضائي وتعطل التوازنات بين مختلف فروع الحكومة، وهي جوانب مهمة للمؤسسات القوية. لأن إسرائيل ليس لديها دستور مكتوب و يعتمد هيكلها المؤسسي إلى حد كبير على الإشراف والمراجعة القضائية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مع بدء سريان قانون المعقولية، المحكمة العليا تحدد شهر سبتمبر موعدا للبت في الالتماسات ضده

المحكمة ترفض إصدار أمر قضائي بتجميد القانون، لكنها ستستمع محكمة العدل العليا إلى حجج ضد قانون المعقولية، حسبما قال أحد الملتمسين يوم الأحد، مما يضع الحكومة والسلطة القضائية التي تحاول إبطال صلاحياتها على خط المواجهة في الخريف المقبل. ودخل القانون المثير للجدل الذي مرره الائتلاف لحظر المراجعة القضائية لـ"معقولية" القرارات الحكومية والوزارية السجل القانوني الرسمي للدولة يوم الأربعاء، مما يعني أن القانون أصبح ساري المفعول. بينما حددت المحكمة شهر سبتمبر موعدا للاستماع للالتماسات، بالاضافة إلى التماسات تطالب وزير العدل ياريف ليفين بعقد لجنة اختيار القضاة، إلا أنها امتنعت عن إصدار أمر قضائي لتجميد القانون، حسبما قالت الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل.

تجادل المجموعة وستة من مقدمي الالتماسات الآخرين بأن قانون المعقولية الذي تم تمريره يوم الإثنين هو انتزاع غير قانوني للسلطة يفتح الباب أمام انتهاكات خطيرة للسلطة، مشيرين إلى أنه قد تم تمريره بسرعة عبر الكنيست مع مقاطعة المعارضة لعملية التصويت النهائية. وكتبت المجموعة في التماسها: "هذا التعديل يمثل الملاحظات الافتتاحية للفصل الختامي للديمقراطية في إسرائيل، لا أقل. ربما تكون المحكمة هي آخر معقل يقف قبل انهيار النظام الديمقراطي في دولة إسرائيل."

القانون الصادر يوم الإثنين، وهو تعديل لقانون أساس، يلغي قدرة المحكمة على استخدام اختبار المعقولية لإلغاء قرارات حكومية أو وزارية، وهو أول مشروع قانون رئيسي يتم تمريره ليصبح قانونا ضمن خطة التعديلات القضائية التي تدفع بها الحكومة. ولقد أثار الدفع بمشروع القانون وتمريره موجة هائلة من الاحتجاجات وصلت إلى ذروتها ليل الإثنين بساعات من الفوضى حيث قام المتظاهرون بإغلاق الطرق وتعهدوا بمواصلة محاربة جهود الحكومة لتحييد القضاء.

وقال إليعاد شراغا، رئيس الحركة من أجل جودة الحكم: "نحن مستعدون. سنظهر أمام المحكمة العليا للدفاع عن الديمقراطية الإسرائيلية وفعل كل ما في وسعنا لوقف الانقلاب القضائي"، مضيفا: "سنواصل الاحتجاج والنضال في كل مكان وعلى كل منصة حتى يتم إزالة التهديد."

الموعد الذي تحديده في شهر سبتمبر للبت في الالتماسات يعني أن الجلسات ستُعقد بينما لا تزال رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت في منصبها، قبل تقاعدها المقرر في الشهر التالي. حايوت، التي تعتبر هدفا منتظما لازدراء حلفاء رئيس الوزراء بنيامين

نتنياهو، كانت صريحة في الدفاع عن استقلالية القضاء. وسارعت حايوت وقضاة آخرون بالعودة إلى إسرائيل من زيارة إلى ألمانيا هذا الأسبوع للاستماع إلى الالتماسات ضد القانون.

وكان الملتمسين قد طلبوا من المحكمة أيضا أن تصدر أمرا بتجميد تنفيذ القانون، مشيرين إلى أن الحكومة يمكن أن تستغل الفترة المؤقتة للإسراع في التعيينات والقرارات التي كانت ستُلغى لولا ذلك. ومع ذلك، رفضت المحكمة إصدار أمر زجري، دون الخوض في التفاصيل.

أمام الحكومة مهلة حتى 10 أيام قبل الجلسة لإصدار رد. كما ستستمع المحكمة في سبتمبر إلى التماسين قدمهما الحركة من أجل جودة الحكم وزعيم المعارضة ورئيس حزب "يش عتيد"، يائير لابيد"، يطالبان المحكمة بإصدار أمر لإجبار ليفين، أحد المهندسين الرئيسيين لخطة الإصلاح القضائي، على عقد لجنة اختيار القضاة.

الملتمسان، اللذان لم يعودا قادرين على الاعتماد على حجة "المعقولية" لإجبار ليفين على عقد اللجنة، يقولان إن وزير العدل لا يتمتع بصلاحية رفض عقد اللجنة وأنه يسيء استخدام الصلاحيات التي يتمتع بها من أجل المنفعة الشخصية لنتنياهو، الذي يحاكم بتهم فساد. وسعى ليفين إلى سيطرة سياسية أكبر على التعيينات القضائية لإعادة التوازن إلى المحكمة العليا، على حد قوله، من خلال تعيين قضاة محافظين في هيئة المحكمة، لكن التشريع الذي يمنح الحكومة سيطرة شبه كاملة على اختيار القضاة تم تجميده في مارس، ومنذ ذلك الحين يمنع الوزير انعقاد اللجنة، تاركا العديد من المناصب الشاغرة في نظام المحاكم على جميع مستوياته.

ولم يصدر رد فوري من الحكومة على إعلانات المحكمة، ولا يزال من غير الواضح من الذي سيدافع عن مواقف الحكومة في المحكمة. تحدثت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا ومسؤولون آخرون في مكتبها بقوة ضد القانون.

يوم الثلاثاء، طلبت بهاراف-ميارا من المحكمة العليا إلغاء قانون تم تمريره في شهر مارس يمنع المحكمة من إصدار أمر لرئيس الوزراء بالتنحي عن منصبه. الموقف – إذا تم قبوله – سيكون أول مرة تلغي فيها المحكمة أحد قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل، وربما قد يشكل سابقة لإلغاء تعديل المعقولية.

من المقرر أن يحل محل حايوت كرئيس للمحكمة في شهر أكتوبر القاضي يتسحاق عميت، وفقا للنظام الحالي القائم على الأقدمية، لكن ليفين والائتلاف يسعون إلى تغيير هذا التقليد أيضا لتمكين أنفسهم من تعيين رئيس للمحكمة حسب رغبتهم.

* * *

معاريف: إياكم والحرب الأهلية

بقلم اسحاق هرتسوغ

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

أخواتي وإخواني، في عشيّة يوم «خراب الهيكل» - يوم الخراب الوطني الخاص بنا - أود التوجّه إليكم من كُل قلبي. نحن نعيش أياماً صعبة جداً. أرى الصور وأسمع الأصوات من الشوارع، والكنيست، ووسائل التواصل الاجتماعي. أرى إسرائيليات

وإسرائيليين كُثراً، لديهم التزام كبير، وألم كبير، وإحباط، وخوف عميق وحقيقي ممّا يحدث وممّا يمكن أن يحدث بعد. أرى وأسمع جيداً عن قرب، والأمور التي تخرج من القلب تدخُله وتزعزعه.

بصراحة، أنا أيضاً أنهض صباحاً مع إحباط عميق، وشعور صعب بالأزمة. أنا أيضاً أعيش عاصفة مشاعر. أنا أيضاً أشعر بالألم والغضب. ونظراً لأنني كنت أعتقد أن الاتفاق ممكن، وعملت بكُل ما لدي من قوة على مدار الساعة للمساعدة، ومد الجسور، وتليين المواقف، والدفع قُدماً لتقريب اليد إلى اليد الأُخرى، وتقديم السلالم التي ستساعدنا جميعاً في النزول عن الشجرة، فالآن أشعر بخيبة أمل كبيرة.

لقد حذّرتُ خلال الأشهر الأخيرة من هذه اللحظة. كنت أتوسل أن يصغوا ويمدوا أيديهم ويتحملوا بمسؤولية. تحدّثتُ عن معسكرَين في إسرائيل، يقف الواحد منهما في مقابل الآخر، وعن إمكانات العنف، والاستقطاب الذي سيفكّكنا، والضرر الاجتماعي والاقتصادي والأمني، أيضاً تحدَّثتُ عن الأعداء القريبين والبعيدين الذين يفركون أيديهم من السرور، ويحيكون المؤامرات. لا يوجد شك اليوم في أن هذا أكبر تحدٍ نشهده.

اللحظات صعبة كما قلت سابقاً، وعلى الرغم من كل الألم والإحباط وعاصفة المشاعر، فأنا مصمّم أكثر من أي وقت مضى، وليس لدي استعداد لفقدان الأمل. حتّى لو كانت هناك فرصة ضئيلة جداً، فسنستمر أنا وطاقمي في العمل بكُل طريقة ممكنة من أجل خفض الأسوار وبناء الجسور. لا توجد مهمة أهم من هذه، ولا توجد رسالة أسمى - كرئيس للدولة وكمواطن - من مداواة الشعب ولمِّ شمله، ومن المحافظة على دولة إسرائيل و»ديمقراطيتنا.«

قبل أسبوع فقط، أعلنتُ أمام الكونغرس الأميركي أنني مؤمن بحصانة الديمقراطية الإسرائيلية، والتزمت الدفاعَ عنها والمحافظة عليها من كُل سوء. أتمسك بكل كلمة، ومصمّم على أن الديمقراطية مطبوعة في الجينات الإسرائيلية. وكما شدّدتُ سابقاً، فإن المسؤولية الكبرى، وليست الحصرية فقط، هي الوصول إلى حلول تساعد الدولة ومجمل المواطنين، وستقع دائماً على عاتق من يمسك بزمام السُلطة ويملك القوة. هكذا تعمل الديمقراطية. أتوقع أن أرى قريباً جداً كلمات التهدئة وهي تتحول إلى أفعال، ورسائل اليد إلى الآخر وهي تنعكس في خطة عمل حقيقية وملزمة. علينا جميعاً أن نفهم التحدي وإسقاطاته المصيرية.

في هذه الأوقات الصعبة، عندما يكون كثير من الأمور على المحك، أتوجه إليكم – إلى ممثلات وممثلي الشعب، وإلى قادة الرأي العام، والإعلام والجمهور الإسرائيلي برمّته بكل اختلافاته الجميلة وتعدد القناعات والآراء فيه - وأطالبكم حتى في ذروة الألم؛ علينا أن نحافظ على حدود الخلافات، وأن نمتنع من العنف والخطوات التي لا يمكن العودة عنها. علينا أن نتخيّل حياتنا المشتركة هُنا، بعد 40 أو50 أو100 عام، وكيف ستؤثر كل عمليّة في أولادنا وأحفادنا، وفي الجسور بيننا.

أطالب إخواننا وأخواتنا الجنود في جيش الاحتياط والمتطوعين في جميع وحدات الجيش، الوطنيين من كُل قلبهم، ممن يحبّون الشعب والدولة، وأقول: أنا أحبكم حباً جماً، وأقدّر التزامكم، وتضحيتكم وقلقكم العميق والمؤلم. أنتم فعلاً الأفضل بيننا. لكن في الوقت ذاته، أنا قلق على أمن إسرائيل الذي لحق به الضرر بمجرّد التهديد بعدم التطوّع أو عدم القيام بالخدمة، والأسوأ بكثير هو القيام بذلك. أطلب منكم أن تفكّروا أكثر من مرة بكُل خطوة. أعتمد عليكم في أن تحافظوا على دولة إسرائيل مستقرة وآمنة، فهي كانت طوال الوقت، وستكون إلى الأبد، بيتنا جميعاً، وبيتكم أيضاً، وبيت أبنائكم وعائلاتكم.

نحن في عشيّة «خراب الهيكل»، وصوت أجنحة التاريخ يصرخ: هذا هو وقت ضبط النفس، هذا وقت المسؤولية، والمحافظة على الهدف الأسمى؛ إياكم والحرب الأهلية. أؤمن بشعبنا، وأؤمن بأننا يمكن أن نحوّل يوم «خراب الهيكل» بجهودنا المشتركة، وبروح أقوال النبي، إلى يوم خلاص، إن طبّقنا فقط ما كُتب في نهاية النبوءة: «أحبوا الصدق والسلام».

* * *

هآرتس: مصير إسرائيل في أيدي قضاة "العليا"

بقلم اوري مسغاف

من بداية الاسبوع سيكون هذا رسمياً. أعلنت بيبيستان ودولة يهودا الحرب على إسرائيل الديمقراطية. الآن جاء دور الحصن. قبل ثلاث سنوات قالت رئيسة المحكمة العليا، استر حيوت، بأنه لم يسقط. قيل هذا اثناء مناقشة الالتماسات التي طالبت بمنع متهم بمخالفات جنائية من الوقوف على رأس دولة تطالب بمحاكمته. فليتفضل قضاة المحكمة العليا، وليستعرضوا بينهم وبين انفسهم ما الذي حدث منذ ذلك الحين، وليقرروا أين يقفون إزاء هذا الدمار.

في المرة السابقة ضغطت حيوت من اجل التوصل الى قرار بالاجماع، 0:11. وبشكل غريب شمل هذا حتى المرشح لوراثتها، اسحق عميت، الذي وفر موقفه عدة مبررات جيدة حول لماذا يدور الحديث عن وضع غير معقول. توجد أمام المحكمة العليا الآن فرصة لاصلاح هذه الكارثة.

هذه فرصة أخيرة ولن يكون هناك غيرها. لم تتأثر حكومة الكوابيس بالاحتجاج المدني غير المسبوق الذي يستمر منذ نصف سنة، أو من المظاهرات أو الاغلاقات أو حتى من المسيرة التاريخية نحو القدس. تحذيرات شركات التصنيف الائتماني والبنوك الدولية لم تؤثر ايضا على نتنياهو ومخصييه. وليس حتى وقف تطوع من يخدمون في الاحتياط والضرر المؤكد على أمن إسرائيل وهروب الأدمغة ورؤوس الاموال والتوسل والرسائل القادمة من البيت الابيض.

صوت 64 عضو كنيست، هذا الاسبوع، مع تحريك الانقلاب وبداية الحرب الاهلية. وبما يشبه قصة ابراهيم الذي تلقى من الله تحدياً في أن يعثر على صدّيق واحد في سدوم وفشل، هكذا تبين ماذا يساوي في لحظة الحقيقة جميع «المعتدلين» مثل غالنت ودرعي وادلشتاين وبركات وديختر وكيش وبيتان. هذا ايضا اثبات ممتاز على أنه حقا لم يعد يوجد في إسرائيل سلطتان سياسيتان منفصلتان (تنفيذية وتشريعية). في ظل ارهاب اصحاب الحناجر فان الحكومة والكنيست هي الشيء ذاته. الآن بقي أن نرى إذا بقيت لدينا على الاقل سلطة ثالثة.

في الجلسة الواسعة التي ستعقدها رئيسة المحكمة العليا، استر حيوت، ستتم مناقشة موضوعين رئيسيين: الاول هو مراجعة قضائية لقانون عدم الاهلية ازاء الخرق الفاضح لاتفاق تضارب المصالح (المرفوض اصلا) الذي تم التوقيع عليه مع نتنياهو. الثاني هو قانون الاساس: القضاء المجنون، الذي اقر، هذا الاسبوع، في الكنيست. وهو يجتث جزءاً كبيراً من قدرة المحكمة العليا على الغاء قرارات وتعيينات غير معقولة.

اترك القضاة المحترمين يتجادلوا ويراوغوا بقدر ما يشاؤون حول تعقيدات القانون الدستوري وفصل السلطات والتوازنات والكوابح. في نهاية المطاف فان الإسرائيليين العقلانيين والوطنيين سيتطلعون اليهم. اذا اصيبوا بعدم الشجاعة، هذه المرة، أيضا فسيتم طرح سؤال ما هي جدوى النضال من اجل المحكمة العليا غير القادرة على الدفاع عن الديمقراطية عشية

دمارها.

القضاة يجلسون داخل شعبهم، لذلك ليس من نافل القول إن حكومة الهراءات هذه لا يوجد لها أي تفويض مطلق لتدمير طريقة الحكم في إسرائيل. قوائم الائتلاف لم تتنافس في الانتخابات الاخيرة باسم هذه الاجندة، باستثناء عدة اشارات من سموتريتش. أغلبيتهم الحالية في الكنيست جاءت بسبب الانفصال بين «ميرتس» و«العمل»، وبين «بلد» و«القائمة المشتركة» (اجمالي الاصوات للكتلتين كان متعادل تقريبا).

في استطلاعات الرأي العام منذ بداية دمار «الهيكل» تظهر اغلبية واضحة ضد الانقلاب، ويقف الائتلاف على 52 – 53 مقعداً. لا توجد اغلبية للانقلاب أو حتى للحكومة. الحديث هنا بناء على ذلك لا يدور عن استبداد الاغلبية، بل عن استبداد الاقلية.

قرار القاضي المناوب دافيد مينتس (مستوطن محافظ) عدم اصدار أمر مؤقت لتجميد الغاء المعقولية وتحديد جلسة لمناقشة الالتماس في ايلول القادم، هو دليل مقلق. حيوت وأصدقاؤها يجب عليهم الاستيقاظ والتقرير كيف سيذكرهم التاريخ. يوجد خياران، إما الى جانب العملاء والذين يقفون ضد رئيس الدولة، اسحق هرتسوغ، ورئيس الهستدروت، بار دافيد، ورؤساء الشركات الكبيرة، أو الى جانب قائمة الشرف للذين يدافعون عن الديمقراطية في إسرائيل ومنقذيها، في الوقت الذي انقضت فيه قوى الظلام من اجل القضاء عليها.

* * *

هآرتس: توسيع قانون "لجان القبول" يهدف إلى تعزيز التفوق اليهودي !

بقلم مردخاي كرمنيتسر

لا يزال محراث عدم المساواة الذي يستخدمه الكنيست يشق الأثلام. يوم الثلاثاء، وسع الكنيست قانون لجان القبول العائد إلى سنة 2011. إن القانون الأصلي والقانون الجديد يسمحان للبلدات التي تُسمى «جماهيرية» [أي مكونة من جمهور منسجم من السكان] بإدارة لجان قبول، من صلاحياتها رفض مرشحين للسكن في البلدة؛ «لأن المرشح لا ينسجم مع النسيج الاجتماعي والثقافي للبلدة الجماهيرية، مع افتراض أنه يمكن أن يضر بهذا النسيج.«

ووفقاً لتعديل القانون الذي أُقر، فقد جرى توسيع سريان آلية عمل لجان القبول بصورة كبيرة على مستويَين: الأول، هو أن القانون الجديد لا يُطبق فقط على النقب والجليل (اللذَين كان يُطبق عليهما القانون السابق)، بل أيضاً على كل البلدات التي تُصنف بأنها تتمتع بـ»أفضلية وطنية». بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف البلدة الجماهيرية لم يعد يقتصر على البلدات التي تسكنها 400 عائلة كما جاء في القانون السابق، فالقانون الجديد يشمل بلدات تسكنها 700 عائلة، ومستقبلاً، سيسكنها عدد عائلات أكبر بكثير (سيحدده وزير الاقتصاد بمرسوم).

لقد تم صوغ القانون بصورة ذكية كي يمنع التمييز، لكن من الواضح حتى للطفل أن كل هدفه هو التمييز، أي منع قبول سكن الأقليات وفئات السكان غير الميسورة في بلدات صغيرة نسبياً. حتى القانون الأصلي الصادر سنة 2001 كان مصاباً بهذا المرض، فهو يمس بالحق في المساواة والحق في الكرامة الإنسانية. عندما يُرفض سكن شخص في بلدة معينة لأنه عربي، أو مثلي، أو أم أو أب أعزب/عزباء، أو متقدم في السن، أو لأن لونه ليس أبيض، فإن هذا انتهاك لكرامته. كما يتم انتهاك

الخصوصية كجزء من عملية القبول، فالمرشحون يخضعون لعملية بحث في حياتهم وفي أعماقهم وخبايا عائلاتهم، وكل هذا يقوم به أشخاص سيكونون في المستقبل جيراناً لهم. تخلق عملية القبول أيضاً «تأثيراً رادعاً» يمنع الذين ينتمون إلى الأقليات أو إلى مجموعات غير ميسورة أو الذين يكرهون انتهاك خصوصيتهم من التقدم بطلبات ترشيح للسكن في بلدات كهذه.

إن جوهر وجود لجان القبول هو أداة تشجع وتحفز الإقصاء والعنصرية وتفتح الباب للشر. فكرامة الإنسان والمساواة والخصوصية ليست قيماً ديمقراطية فقط، بل أيضاً هي قيم يهودية. لذلك، يقوّض القانون أسس إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحيلة التي بُني عليها القانون - الحرص على النسيج الاجتماعي والثقافي الذي تقوم عليه البلدة - هي وسيلة سهلة استخدمها المعادون للسامية لمنع اليهود من الدخول إلى مختلف البلدات. وهذه الأداة لا تصبح أقل حقارة عندما يستخدمها اليهود مع غير اليهود.

جرى فحص دستورية القانون الأصلي في المحكمة العليا في قضية أوري صباح ضد الكنيست (2014). ورأى قضاة الأقلية الثلاثة بأن القانون ليس دستورياً، ويجب إبطاله، بينما قضاة الأكثرية حكموا بأن الالتماسات المقدمة ضد القانون لا تسمح بالحسم، ويجب رؤية كيف سيطبَق القانون عملياً، وحينها يجري حسم مدى قانونيته.

وجاء في الحكم الصادر أن القانون جرى تقليصه خلال تشريعه بحيث يطبَق فقط على البلدات التي تقطنها 400 عائلة. وجاء في تبرير القانون أن البلدات الجماهيرية الصغيرة في حاجة إلى «تماسك اجتماعي وثقافي»، ولقد تطرق القضاة في حكمهم إلى هذا الاعتبار. في ذلك اليوم، تساءل قاضي الأقلية يورام دانتسيغر: «هل هناك حاجة خاصة في بلدة تسكنها 400 عائلة إلى 'تماسك ثقافي' يبرر استخدام لجان القبول؟» يدل توسيع القانون الجديد منذ البداية على أن المنطق الذي يبرر القانون ليس حقيقياً، وليس له ما يبرره في شكله الحالي. إذا جرى تقديم التماس ضد القانون الجديد، الذي رفع عدد العائلات إلى 700 أو أكثر، ممن لا يسكنون بالضرورة في الضواحي، فيجب رفضه واعتباره غير قانوني.

إسرائيل دولة منقسمة إلى قطاعات، ومشرذمة منذ البداية. إن القوانين المتعددة التي صدرت في الأيام الأولى للدولة، كمنظومات تعليم منفصلة، تثقل كثيراً على نشوء مواطنة مشتركة قوية تقوم على المساواة. إن تشجيع الفصل في السكن هو خطوة في الاتجاه المعاكس والخطأ، وتشريع القانون هو مرحلة أُخرى في تعزيز التفوق اليهودي، بحسب نموذج «منفصل وغير متكافئ». وهو ينضم إلى التوجه السائد في عدة بلدات ومدن نحو المحافظة على «يهودية» المكان. ويمكن أن نجد دليلاً على ذلك في برامج القوائم في الانتخابات المحلية وفي النضالات العامة من أجل المحافظة على النقاء اليهودي في الأحياء. كما يمكن أن نجده في تصريحات وزير العدل ياريف ليفين في الإعلام بشأن الحاجة إلى تعيين قضاة يفهمون «أن العرب يشترون منازل في بلدات، الأمر الذي يؤدي إلى مغادرة اليهود.» عندما تمنح الدولة العنصرية والإقصاء شرعيةً رسمية، فإنها تشجع على مطالبةٍ يهوديةٍ كهذه في أي مكان.

لقد أقر الكنيست القانون بأغلبية كبيرة لأن أعضاء في المعارضة أيدوه، وهذا عار كبير. لقد تعلمنا أنه لا يمكن الاعتماد على المعارضة عندما يكون المقصود التطبيق الفعلي للمساواة ومنع التمييز والإقصاء. أقول للمحتجين ضد الانقلاب على النظام، والذين يطالبون بإسرائيل ديمقراطية ودولة مساواة، إن الخلاص لن يأتي من المعارضة، سواء أكانت تنتمي إلى «المعسكر الرسمي» أم إلى حزب «يوجد مستقبل".

* * *

إسرائيل اليوم : نصر أشبه بالهزيمة

بقلم يوآف ليمور

سمعت بعض النواب في اليمين، أول من أمس، يدعون الى حل وسط. فقد شرحوا يقولون إن «التاسع من آب يجب أن يمنع شرخاً في الشعب مرة أخرى». سمعت، وابتسمت بحزن. كم ينبغي للمرء أن يكون منقطعا عن الواقع كي يقترح مصالحة بعد ثلاثة أيام من تمزيقه الشعب والدولة بكلتا يديه؟

كم متبلّد الإحساس ينبغي لك أن تكون كي لا تفهم بأنه بالنسبة لنصف الشعب استبق التاسع من آب هذه السنة موعده. كم من العمى ينبغي لك ان تكون عليه كي لا ترى الضرر الذي سبق أن الحقته. كم منقطعاً عن التاريخ ينبغي لك ان تكون كي لا تعرف بأنه في الزمن الذي تحزن فيه وتصوم على خراب البيتين، فإنك تهدم بكلتا يديك هذا البيت.

نعم، ينبغي للامور أن تقال باضعاف في هذا اليوم. بالنسبة لنصف الشعب، تصدّع البيت. توجد دلائل على ذلك في كل زاوية: في الأمن القومي والشخصي الذي تآكل، وفي الاقتصاد الذي تحطم، وفي استثمارات التكنولوجيا العليا التي تبتعد، وفي العقول الجيدة التي تترك، وأساسا في الفهم بأن ما كان مسلّماً به – دولة واحدة، شعب واحد، في الخير وفي الشر – بات موضع شك اليوم من ناحية الحكومة. لم نعد «نحن» بل «هم ونحن» أو من هم «منا» ومن لا.

كم مزدوجاً وشعبوياً اطلاق اليد للمصالحة في مثل هذا اليوم. اين كنتم سبعة اشهر حين خرج مئات الآلاف الى الشوارع، في الشمس وفي المطر، واستجدوكم ان تتوقفوا، ان تتحدثوا، ان تنصتوا؟ اين كنتم حين حذروكم من كل زاوية في البلاد وفي العالم من نتائج هذه الخطوات؟ اين كنتم حين طلب رئيس الأركان اللقاء برئيس الوزراء، ورُد، وحين استجدى رئيس الولايات المتحدة، وحين حذر محافظ بنك إسرائيل ومديرو البنوك، وكل من يفهم بأن الدولة تتفكك واننا كلنا نسير نحو الضياع؟ ليس فقط هكذا تصرفتم، فعلتم هذا بفظاظة. بينما السرور يغطي وجوهكم بإحساس من الانتقام العبثي. الطيارون بعثتم بهم الى السجن. وطلبتم ان تسحب منهم التقاعدات والنياشين. اليساريون بعثتم بهم الى المعسكرات. والمحتجون أسميتموهم فوضويين واتهمتموهم بخيانة الوطن.

تعالوا نجري ترتيبا من هم أولئك الناس الذين خرجتم ضدهم. ملح البلاد، هم. الجمهور، المنتِج، الخادم، دافع الضرائب. أولئك الذين هم الفجوة التي بيننا وبين اعدائنا، واحيانا بيننا وبين كل العالم في الامن وفي الاقتصاد، في الطب وفي التعليم، في جوائز نوبل وفي الاولمبياد. هم الحمار الذي على ظهره تحمل الدولة من يوم قيامها. على مدى السنين نالت مساهمتهم التقدير، لكن هذا انتهى منذ زمن بعيد. دعكم، قالوا. لا حاجة ليقولوا لنا شكراً، لكن على الأقل فلنحيَ بكرامة. الآن، تحت الحكومة الحالية، حتى الكرامة أخذوها منهم.

هذا عالم مقلوب: أولئك الذين يعطون الأكثر، هم اكثر من يتعرضون للاعتداء. يهاجمونهم متهمين إياهم بكل مشاكل الدولة. هم المذنبون بتدمير القيمة المجنونة التي وقعت لإسرائيل هذه السنة في كل مجال. هم وليس الحكومة التي تدمر هنا كل قطعة طيبة. من نور للأغيار أصبحنا ظلاماً لانفسنا. من مكان طلب فيه كل العالم أن يحتذي بنا، الى مكان يبتعد العالم فيه عنا كما يبتعد عن المنبوذ. وكل هذا عبثاً، لأنه يمكن، بالقوة، بالتسيد، مع نظرة سرور في صورة السيلفي التي التقطت بعد لحظة من «النصر.«

اليوم، التاسع من آب، هم يفهمون أي نصر كان هذا وهو اشبه بالهزيمة. فهم لم ينتصروا على النصف الثاني من الشعب،

بل على أنفسهم ولهذا فهم يستجدون المصالحة – التي كانت في متناول أيديهم، الاثنين الماضي، ولكنهم رفضوها باحتقار. مطلوب ان يجرى لهم الامر ذاته. ارسالهم الى طريقهم مع تمنيات النجاح.
لكن هذا ليس الطريق. ليس بسببهم، هم لا يستحقون. بسببنا، او لمزيد من الدقة: من أجلنا. إذ ان هذا هو البيت، وعن البيت لا يتنازل المرء. من اجلنا، وفقط من اجلنا، يجب إيجاد حل. والا فإن من شأننا ان نحد عليه أيضاً حزناً في المستقبل.

* * *

نيوز1 العبري: عرض للوحدة الوطنية في القاهرة

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

تمارس مصر ضغوطا شديدة على كافة الفصائل الفلسطينية للمشاركة في الاجتماع المزمع عقده في القاهرة في الثلاثين من الشهر بمبادرة من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل صياغة استراتيجية جديدة ضد الحكومة اليمينية في إسرائيل. وأعلن الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي ، زياد النخالة ، أن منظمته لن تشارك في الاجتماع إذا لم تفرج السلطة الفلسطينية عن جميع المعتقلين السياسيين الذين تحتجزهم ، وتحاول حماس التوسط بين السلطة والجهاد الإسلامي. ، ولكن دون نتائج حتى الآن. ودعا الرئيس محمود عباس الى الاجتماع في القاهرة بعد عملية الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين في محاولة لاستعادة الشرعية الدولية التي فقدتها بعد أن فقدت السلطة الفلسطينية سيطرتها الأمنية على كل شمال الضفة الغربية ، ويهدف الرئيس عباس إلى التوصل الى اتفاق في نهاية الاجتماع في القاهرة أن السلطة الفلسطينية هي الممثل الرسمي لجميع الفلسطينيين ، ويهتم بشكل أساسي بتجديد شرعيتها الدولية حتى تصل المساعدات المالية الدولية إلى خزائن السلطة الفلسطينية، التي تمر بأزمة مالية حادة.

التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 25 تموز / يوليو في أنقرة بتركيا بشكل مفاجئ مع زعيم حماس إسماعيل هنية بحضور الرئيس أردوغان ، على الرغم من أن السلطة الفلسطينية تتهم حماس بمحاولة الإطاحة بنظام محمود عباس. وكان الاجتماع بمبادرة من اللواء جبريل الرجوب وصالح العاروري نائب اسماعيل هنية.

وبحسب مصادر حماس ، عرض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على إسماعيل هنية خطة سياسية تستند إليها المصالحة في اجتماع القاهرة. وتستند الخطة إلى جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وانضمام حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، والاتفاق على أن القتال ضد إسرائيل سيكون "بالطرق السلمية" ونزع سلاح حركة حماس.
ورفض زعيم حماس الاقتراح بشكل قاطع وأكد أن حركته تدعو إلى محاربة إسرائيل بكل الطرق ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، وزعم أن حماس لا تحاول الإطاحة بحكومة السلطة الفلسطينية وأنها تعمل فقط ضد إسرائيل ، ولم يوافق رئيس السلطة الفلسطينية على تفسيراته. وقال مسؤولون في حماس إن الرئيس التركي أردوغان رفض طلب محمود عباس وإسماعيل هنية بإلغاء الدعوة التي وجهها إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لزيارة تركيا. وزعمت مصادر في قطاع غزة أن الاجتماع في تركيا تناول أيضا اتفاق إسرائيل على تشغيل السلطة الفلسطينية حقل "مارين" للغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة من أجل تحسين

الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية ، وتطالب حركة حماس بمشاركة الأرباح مع السلطة الفلسطينية وحاول الرئيس التركي إيجاد حل للنزاع.

رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس طلب زعيم حماس الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في سجون السلطة الفلسطينية قبل الاجتماع في القاهرة. وعلى الرغم من الأجواء الجيدة التي تحاول مصر والسلطة الفلسطينية خلقها قبل الاجتماع في القاهرة ، إلا أن هناك تخوفًا من تأجيل الاجتماع في النهاية بسبب رفض رئيس السلطة الفلسطينية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

مثل هذا الاجتماع للفصائل الفلسطينية لمحاولة التوصل إلى اتفاقات لم ينعقد منذ وقت طويل، منذ أن سيطرت حركة حماس بالقوة على قطاع غزة في عام 2007 وطردت السلطة الفلسطينية منه ، كانت هناك محاولات عديدة للمصالحة وتم توقيع اتفاقيات بين حماس وفتح بشأن تقسيم الكعكة السياسية ، لكنها فشلت جميعها.

يقول مسئول في حركة فتح إن حركتي حماس وفتح مثل خطين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا، وتعتقد حركة حماس أن محمود عباس قد وصل إلى نهاية حياته السياسية بعد فشله في دوره ولن يوفر له أي شريان حياة ، تنتظره للتنحي عن المسرح السياسي وستحاول السيطرة على الضفة الغربية كما فعلت في قطاع غزة.

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على علم بنوايا حماس الحقيقية ، لكن الاجتماع في القاهرة هو من المهم بالنسبة له أن يقدم عرض "الوحدة الوطنية" للفلسطينيين ، إذا عقد الاجتماع في نهاية المطاف في القاهرة ، فمن المرجح أنه سينشر رسالة موجزة إيجابية ، ولكن عمليا لن تكون هناك مصالحة بين الفصائل الفلسطينية، الخلافات بينهما كبيرة جدا.

* * *

إسرائيل اليوم: التشريع الذي مزق الشعب: نهاية البداية

بقلم دافيد بيرتس

تقلصت علة المعقولية. منطقي بما يكفي أن يحصل هذا في دولة غير معقولة كدولتنا، غير أن كل مقالات التحليل التي تشرح ما هو الضرر الذي يمكن أن يقع جراء تقليص علة المعقولية دحرت جانبا. فالكل منشغل بإحساس "خراب البيت الثالث"، هذه بداية النهاية. اسمحوا لي أن اقترح إمكانية أخرى. هذا التشريع يمثل نهاية البداية. فقد أقيمت دولة إسرائيل في خلطة مجنونة. بنوع من المعجزة نجح هذا ونجا وتطور، لكن تحت غطاء انفعال عودة صهيون بعد ألفي سنة من المنفى أزيحت جانبا حقيقة أن الدولة أقيمت باعوجاج، بلا دستور ومع وثيقة استقلال صيغت على عجل. وعند السؤال: يهودية أم ديمقراطية؟ قلنا فلنقم الدولة أولاً، وبعد ذلك نحطم الرأس. إذاً، ها نحن الآن، في ذروة الحر، نحطم الرأس.

كل أولئك الذين يخشون من أن تكون الدكتاتورية تقترب تحت غطاء الديمقراطية نسوا أننا كنا في واحدة كهذه على مدى الخمسينيات وبعد ذلك. كانت هناك حكومات استخدمت "الشاباك" للتنصت على خصوم سياسيين، وكان خبز عيشهم

تعيين مقربين وتوزيع وظائف لأناسهم، حكومات انتهجت إكراها ثقافيا رهيبا وحاولت صهر عموم الهويات في كتلة واحدة من خلال نفيها ونكرانها.

اتسعت الفجوات الصغيرة منذئذ مع السنين لتصبح شروخا عميقة. مع جهد كبير نجح المركز في حفظ الغطاء في أننا كلنا نعيش في الدولة ذاتها بينما عمليا كنا نعيش في "بلدان أخرى" كل الوقت. لقد كشف التشريع عن عمق الهوة التي تفصل بين الولايات المتحدة وإسرائيل. انقسمنا إلى مجموعتين: الأولى أولا ديمقراطية وعندها (ربما) يهودية. والأخرى أولا يهودية وعندها (ربما) ديمقراطية. والآن، تتقاتل المجموعتان في الشوارع بحماسة، فتصدح بشروخات الماضي ولا تعنى بالمستقبل.

من الصعب ألا نقدر أناس الاحتجاج والحماسة الهائلة التي ضحوا فيها بزمنهم، بمالهم، وبسلامة أجسادهم من أجل دولة إسرائيل الجديرة بنظرهم. لكن النجاح الهائل للاحتجاج في تقرير جدول الأعمال العام وبدون هدف واضح، باستثناء إسقاط الحكومة كان في طالحها. مع المسيرات إلى القدس وصلت النشوى ذروتها. ليس واضحا ما الذي سعى زعماء الاحتجاج لأن يحققوه، إذ إن الحكومات تسقط بالكولسات والمؤامرات البرلمانية أو تستبدل في صناديق الاقتراع وليس في المسيرات إلى القدس، مع التلويح بالأعلام وحصار الكنيست.

اللحظة الأكثر طعنا لم تكن التصويت بل صور الأعداد التي جاءت بعده. دم أخيك يسفك وانتم تجرون التصوير الذاتي؟ لكن التصوير الذاتي هذا كان رمزيا على نحو خاص. إذ أكثر مما تعرف هذه الحكومة إلى أين تسير تعرف أساسا ضد من تعمل، وهذا أساس المشكلة: انعدام الثقة بحكومة كل جوهرها هو زق اصبع في العين والعمل "ضد."

إذا لم يكن يوم الاثنين الماضي كافيا لهز الدولة، فقد رفع الحريديون، أول من امس، مشروع قانون أساس: تعلم التوراة كي يزقوا اصبعا أخرى في العين. غير أن لهذا الاعتداد ثمنا. ديمغرافيا، الحريديون والمستوطنون هم أقلية تحتاج إلى الأصوات التقليدية كي يخلقوا ائتلاف سيطرة. حتى، اليوم، سارت أغلبية التقليديين خلف أصحاب القبعات انطلاقا من التزام تاريخي باليهودية قبل الديمقراطية.

من يعول على أن التقليديين يوجدون في حقيبتهم الدينية، سيكتشف أن من يتجرأ على أن يفرض على التقليديين الخيار بين اليهودي أو الديمقراطي سيفقدهم لصالح اختيار الإسرائيلية. يمكن البكاء على البيت الثالث الذي ضاع في واقع الأمر، الاثنين الماضي، ويمكن البدء بالنظر 25 سنة إلى الأمام والفهم بأنه أمامنا يوجد الربع الرابع الأهم لدولة إسرائيل، الربع الذي وقعت فيه أوجاع الرأس على الجيل الأصح ليفهم ما هو الديمقراطي وما هو اليهودي وأساسا كيف يرتبط كل هذا من جديد ليكون إسرائيليا.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: لبنان ينتقد "أوروبا الازدواجية" وأردوغان يفكر بـ"ما وراء الوعد الانتخابي".. واللاجئ السوري يبحث عن منفى بـ 300 دولار

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

رحلات الآلام والعذاب التي يمر بها اللاجئون السوريون الذين يريدون العثور على ملجأ في دول أوروبا، لا تتوقف للحظة. لكن يتم الكشف عنها في وسائل الإعلام بشكل عام فقط عندما تحدث كارثة، مثل موت مئات اللاجئين الذين غرقوا هذا الشهر عند انقلاب القارب أمام شواطئ اليونان، أو بعد نشر صورة لطفل غرق.

معسكرات الاعتقال المرتجلة التي أقيمت في ليبيا وتركيا للاجئين الذين أودعوا توفيراتهم التي جمعوها طوال حياتهم في يد مهربين محتالين، يجدون أنفسهم أسرى بدون طعام أو شراب، وفي تقرير نشر مؤخراً في موقع "أورينت نيوز" كشف كيف يعيش مئات اللاجئين في مستودعات مدمرة في ليبيا منذ سبعة أو ثمانية أشهر تحت حراسة مسلحين يقدمون لهم وجبات غذاء ضئيلة. في معظم الحالات، لا توجد في هذه المباني مراحيض سليمة أو مياه، ويتلقى اللاجئون الضرب ويعانون من التعذيب، وأموالهم سلبت منهم منذ بداية الاعتقال، ولا أحد مستعد لمساعدتهم أو يمكنه مساعدتهم.

في تركيا، يتحدث اللاجئون عن اعتقالات فجائية حتى للاجئين الذين لديهم وثائق بخصوص مكانتهم. يتم نقل هؤلاء إلى معسكرات اعتقال قرب الحدود السورية، وهناك يمكثون أياماً كثيرة دون إمكانية للوصول إلى محامين أو أقارب وبدون معرفة ماذا سيكون مصيرهم.

في لبنان يتحدث اللاجئون بأنهم يحذرون من الخروج من البيوت خوفاً من اختطافهم على يد قوات الأمن المحلية ثم إرسالهم إلى الحدود مع سوريا. كثيرون لا يرسلون الأولاد إلى المدارس لنفس السبب، ويخافون من الخروج للتسوق "بسبب المخبرين الذين يتجولون في كل مكان"، حسب قول لاجئ تحدث مع مراسل صحيفة "الغارديان" البريطانية.

محاولة الخروج من سوريا غير رخيصة، يصل المبلغ بين 3 – 5 آلاف دولار لكل شخص مقابل خدمة التهريب التي تشمل النقل إلى المدينة التي سيغادرون منها، والاتصال مع سفينة للمهربين ورسوم الإبحار والطعام أثناء فترة المكوث في البحر. بشكل عام، الدفع يتم مسبقاً، وحالات قليلة فقط يكون المهربون مستعدين للانتظار إلى حين وصول اللاجئ إلى مدينة اللجوء في أوروبا. على المهرب ألا يخاف من الدفع. شبكات المهربين متأصلة جداً في مراكز اللجوء في اليونان وإيطاليا، وسيهتم ممثلوها بتحصيل الرسوم بأي وسيلة.

في المقابل، تسعى دول أوروبا إلى أن تبني لنفسها "حزام أمان" بواسطة اتفاقات وترتيبات مالية مع دول في شمال إفريقيا، استمراراً لاتفاق اللاجئين الذي وقع في 2016 مع تركيا. في الأسبوع الماضي، تم التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم مع تونس، بحسبها ستحصل على مليار دولار لصالح تطوير بنى تحتية واستثمارات أخرى، لكن هذا المبلغ سيصل إلى دولة تعاني أزمة اقتصادية كبيرة، إذا بدأت في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حسب توجيهات صندوق النقد الدولي. في الوقت نفسه، ستحصل تونس بدون شروط على مبلغ 118 مليون دولار لشراء معدات لمنع تهريب اللاجئين مثل السفن السريعة والحوامات، وستحصل أيضاً على 165 مليون دولار كمساعدة مباشرة لميزانيتها.

إجراء آخر تقوم به تركيا ولبنان الآن، وهو إعادة طرد اللاجئين إلى سوريا. في تركيا يتحدثون عن عشرات آلاف اللاجئين الذين تم طردهم مؤخراً إلى سوريا، حتى قبل التوصل إلى اتفاق بين الدولتين. وأعلن لبنان في السنة الماضية بأنه ينوي طرد 15 ألف

لاجئ كل شهر. بقي القرار على الورق حتى الآن، وبضعة آلاف من اللاجئين تم طردهم إلى سوريا. ولكن حتى لو بدأت الحكومة في طرد اللاجئين حسب خطتها، فستمر ثماني سنوات إلى حين انتهاء عملية الطرد. المفارقة أن البرلمان الأوروبي اتخذ في هذا الشهر قراراً طلب فيه من لبنان عدم طرد اللاجئين إلى سوريا لأنها دولة غير آمنة لهم ولا توجد فيها بنى تحتية مناسبة لاستيعابهم.

هذا البند في القرار أثار عاصفة شديدة في لبنان، الذي يدعي وبحق بأنه في حين تدفع أوروبا أموالاً مقابل منع دخول اللاجئين إلى أراضيها، ها هي تقدم المواعظ للبنان عن كيفية تعامله مع اللاجئين الذين يشكلون عبئاً ثقيلاً على اقتصاد لبنان المنهار. "موقف الحكومة اللبنانية هو: يجب على الدول الأوروبية مساعدة اللاجئين الذين يريدون العودة إلى سوريا بدلاً من أن تدفع مقابل استمرار وجودهم في لبنان"، قال رئيس الحكومة المؤقتة نجيب ميقاتي. هكذا، في لبنان تأتي المساعدات مباشرة إلى اللاجئين عبر منظمات الإغاثة ومؤسسات الأمم المتحدة.

مركز للخلافات السياسية

موضوع طرد اللاجئين من تركيا ولبنان لا يستند فقط إلى أسباب اقتصادية. فقد تطور وأصبح بؤرة لخلافات سياسية ومواجهات يومية تقريباً بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين. الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وعد في حملته الانتخابية بأن يضع على رأس سلم أولويات حكومته موضوع طرد اللاجئين. بعد أن استقبل اللاجئين السوريين بترحاب كبير في بداية الحرب الأهلية السورية ومنح كثيرين منهم رخص عمل وحتى المواطنة، اضطر إلى مواجهة الانتقاد الذي وجه إليه، بالذات من نفس الشرائح الفقيرة التي فقدت أماكن عملها لصالح العمال السوريين الرخيصين.

قبل سنة تقريبا أعلن عن نيته تحويل نحو مليون لاجئ من بين الـ 4 ملايين لاجئ الذين في تركيا إلى سوريا، وأن يقوم ببناء أماكن سكنية مناسبة لهم على الأراضي السورية قرب الحدود مع تركيا. هكذا، في آب الماضي تم استكمال نحو 64 ألف وحدة سكنية في محافظة إدلب التي تسيطر عليها مليشيات تؤيد تركيا. وحسب الخطة، تنوي الحكومة استكمال بناء نحو 40 ألف وحدة سكنية أخرى. ولهذا السخاء سبب أمني. إضافة سكان من سوريا إلى المحافظات السورية التي يعيش فيها الأكراد، يمكن -حسب رأي النظام في تركيا- أن تقلل مستوى تهديد الأكراد. ولكن من أجل أن يتمكن من استكمال هذه العملية، فإنه سيضطر إلى التوصل إلى تفاهمات مع نظام بشار الأسد، الذي هو غير مستعجل لمصافحة أردوغان.

الضغط التركي من أجل التحرر من عبء اللاجئين السوريين هو الرافعة التي يستخدمها الأسد الآن من أجل إجبار تركيا على الانسحاب من جميع المناطق التي احتلها في سوريا.

قبل خمس سنوات، أعلن الرئيس التركي بأنه منذ 2011 وحتى موعد نشر البيان، أنفقت حكومته نحو 40 مليار دولار على استيعاب اللاجئين، لكن لا دليل نشر عن موثوقية هذا المبلغ. ثمة قدير بأن المبلغ الحقيقي نحو 20 – 25 مليار دولار. بخصم المساعدة التي حصل عليها من الاتحاد الأوروبي، 8 مليارات دولار، فإن إجمالي إنفاق تركيا حتى الآن على استيعاب اللاجئين يقدر بنحو 30 مليار دولار. هذا يعتبر مبلغاً ضخماً، لكن في المقابل هناك أبحاث تشير إلى الفائدة الاقتصادية الكبيرة التي حصلت عليها تركيا بسبب وجود اللاجئين.

آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة أقامها اللاجئون. ومعظم اللاجئين يعيشون في المدن الكبيرة وفي البلدات التي يعيشون ويعملون فيها، وهم يدفعون الضرائب ويحركون عجلة الصناعات المحلية بمساعدة مخصصات المساعدة التي يحصلون عليها من الحكومة. لا يمكن مراقبة حجم، بشكل دقيق، اللاجئين السوريين في اقتصاد تركيا، بالأساس بسبب صعوبة الفصل بين المشاريع السورية والتركية – السورية. ولكن إذا وجدت طريقة لفحص القيمة الاقتصادية المضافة للاجئين، فستكون قليلة الأهمية؛ لأن القضية تحولت إلى موضوع سياسي يملي على أردوغان الوفاء بتعهده تقليص وجود اللاجئين السوريين.

اعتبارات الدول المستوعبة لا تهم اللاجئين. هم يخافون من العودة إلى سوريا التي يمكن أن يتم اعتقالهم فيها أو تجنيدهم للجيش أو أن يختفوا كما حدث مع مئات اللاجئين.

* * *

يديعوت أحرونوت: "حركة الانفصال".. صفحة على "فيسبوك" تبدأ بـ 20 ألفاً: هل ننتظر "دولة توراة" وأخرى ليبرالية؟

بقلم عنان ليف – أدلر

بعد أسبوع من انقسام الدولة إلى قسمين بشكل نهائي – هؤلاء الذين يريدون دولة عبرية وأولئك الذين يريدون دولة مسيحانية – سمعت جملة لم أظن أني سأسمعها هنا قط. "أنا لا أخدم شرطة هذه الدولة، اخرجوا من محلي"، قال صاحب محل شاورما لأفراد من الشرطة وصلوا لتناول طعام الغداء. "أجديّ أنت؟" سأل أحدهم، أما التوتر فقصه الجواب: "اخرجوا من محلي رجاء".

لا أعرف كيف انتهى هذا اللقاء. فقد وصلت حافلة الباص التي كانت ستقلني ففررت إلى المكيف. حين جلست، فهمت أن ما يغطي نظاراتي لم تكن الرطوبة، بل الدموع. في البيت، رويت لزوجي الحادثة التي يتفطر لها القلب، لكنه كان يستمع إليّ بنصف أذن. رأسه في صفحة فيسبوك تسمى "حركة الانفصال".

"نعم، الانفصال هو ما بتنا نراه منذ أسابيع طويلة: صاحب الشاورما الذي لم يرغب في إدخال أفراد من الشرطة إلى محله؛ وأعضاء الائتلاف الذين يزقون إصبعاً في عيون المتظاهرين؛ وبعض من أفراد شرطة بن غفير ممن يوجهون لكماتهم لشبان الاحتجاج. الانفصال بات هنا"، أنا أشكو، لكنه يطلب مني أن أهدأ واقرأ.

حتى قبل الليلة السوداء في السادس من آب [بالتقويم العبري]، بحث يائسون عن مخرج لا يضر أياً من الطرفين، وبدأوا يبلورون "حركة الانفصال". وقد حصل هذا بعد أن بات واضحاً بأننا في الطريق إلى هوة دهورتنا إليها عصبة سياسيين مسيحانيين – متطرفين في السنوات الأخيرة، داسوا على الوحدة، ودنسوا مجلس النواب وأسروا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

20 ألف عضو هم الآن في صفحة الانفصال، حتى زمن كتابة هذه السطور، وآلاف المنضمين في اليوم الأخير، بوتيرة ارتفاع 40 في المئة في الساعة. القراءة تبين أن الحديث يدور عن عصف أدمغة جمعي لآلاف الإسرائيليين الإبداعيين والعمليين من المعسكر الليبرالي ممن يحاولون صياغة موقف أولي للانفصال عن الأثقال المسيحانية التي اجتذبتنا إلى الهوة.

إذن في يوم التاسع من آب من سنة "تيشفد"، بعد 1953 سنة من خراب البيت الثاني، نهض الجانب الليبرالي ليقول: دعكم، لم نعد شركاء في الطريق، لا يمكننا مواصلة العيش هكذا، ولا أنتم أيضاً كما يتبين. حان الوقت للصحوة والاختيار بين الهوة

والأمل، بين الحرية والحصار، بين الانفصال وحرب أهلية أخرى. وعليه، فإن متدينين وعلمانيين، مصلين وتاركين، تكنولوجيين وكادحين – ممن يريدون العيش في دولة ليبرالية وديمقراطية مثلما كانت هنا حتى أمس – فيقيمون لأنفسهم دولتهم العبرية والحرة، أما المعني بالعيش تحت حكم "الهلخاة" فليقم بنفسه حياة كما تراها عيناه، بانقطاع عنا، رجاء.

نعم، صحيح، هذا سيعقد حياتنا جميعنا إلى أن ننجح في فهم كيف ننفذ هذا الانفصال، لكن هذا سيبقينا في بيتنا على الأقل، في مكاننا ويبقي الطرفين مخلصين في مبادئهما: لن نزعج من هم معنيون بالعيش في دولة "هلخاة" محافظة تدوس على حقوق النساء وتنقطع عن العالم الغربي، وهم لا يزعجون في أن نطور لأنفسنا دولة ليبرالية فيها دستور ومساواة، بما في ذلك واجب التجند للجيش. من كثرة الحروق الداخلية، كدنا ننسى أعداءنا الذين يجلسون على الجدران.

وكيف سيدافعون عن أنفسهم في دولة "يهودا"؟ سؤال جيد. هم لا يمكنهم الاعتماد على مشروع القانون الأساس الذي سارعوا لطرحه يوم الثلاثاء، وبموجبه يصبح تعلم التوراة ذا مغزى مثله مثل التجند. من تجربة 75 سنة – لا أمل لهذا أن ينجح.

* * *

هآرتس: فيلم و5 شهادات.. أهالي أم صفا وجيبيا وكوبريشيرون للمستوطن نفسه.. ومحكمة إسرائيل: مجهول الهوية

بقلم هاجر شيزاف

قطيع واحد من الأبقار هو الذي جر تسلسل الأحداث المدمرة. حتى ذلك الحين لم يسمع كثير من الناس عن أم صفا، تلك القرية الفلسطينية الصغيرة الهادئة الواقعة في شمال رام الله. ولكن سكان القرية وثقوا الشهر الماضي إقامة خيمة جديدة قرب أراضي القرية، وغير بعيد عنها بدأت الأبقار برعي الأعشاب. منذ نهاية ذاك الأسبوع كانت هناك مواجهات أولى بين الفلسطينيين والمستوطنين حول بؤرة الاستيطان الصغيرة هذه.

في اليوم التالي، حدثت المذبحة: عشرات المستوطنين أحرقوا بيوتاً وسيارات وخربوا ممتلكات للفلسطينيين. جاؤوها بعد أن أعلنت مجموعة "واتساب" خاصة بالمستوطنين عن إقامة نقطة استيطان جديدة. جاء بعضهم في السيارات وتم توثيق آخرين على الشارع وهم يطلقون النار.

قبل نحو ثلاثة أسابيع، قرر سكان القرية إجراء مسيرة احتجاج ضد هذه النقطة الاستيطانية الصغيرة. في نهاية المسيرة، أطلقوا النار على عبد الجواد صلاح (24 سنة) وقتلوه، وهو من سكان قرية عارورة المجاورة. سكان أم صفا قالوا إنه قبل قيام المستوطنين بأعمال الشغب في القرية، كان الجيش حاضراً فيها على نحو استثنائي جداً، وفي 14 تموز الحالي، منعهم الجيش من إجراء مسيرة أخرى. وبعد أسبوع، قتل شخص آخر هو محمد العياد (17 سنة).

كيف وصل قطيع الأبقار إلى الأراضي القريبة من القرية؟ حسب أقوال مصدر رفيع في الجيش، يدور الحديث عن توسيع بؤرة استيطانية قديمة، وهي "مزرعة تسفي" التي هي بملكية تسفي بار يوسف. "بار يوسف أخرج من مزرعته ووسع نقطة أمام أم صفا، هذا هو تسفي بالضبط"، قال المصدر نفسه.

اسم بار يوسف صعد إلى العناوين في 2021. ففي حينه، تم توثيقه وهو يطرد عائلات فلسطينية كانت تتنزه في أحد الأحراش على بعد بضعة كيلومترات من بؤرته الاستيطانية. في أحد الأفلام ظهر بار يوسف وهو يصب مشروباً على المنقل الذي أشعلته

العائلة. بعد ذلك، شوهد جنود وهم يطردونهم من هناك. لم يرد بار يوسف في حينه على الحادثة.

بمعان كثيرة، بار يوسف هو واحد من كثيرين. فقد ظهر آخرون مثله في السنوات الأخيرة في الضفة الغربية. المباني التي أقاموها غير قانونية، ولكنها ما زالت في مكانها حتى الآن، على الأقل بموافقة صامتة من جانب السلطات. ولكن الشهادات العديدة التي تبين العنف ضد الفلسطينيين في محيط بؤرة بار يوسف الاستيطانية، أحياناً بمشاركته النشطة، تمكن من رسم صورة تصف الطريقة التي تغير فيها بؤرة استيطانية صغيرة واقع الفلسطينيين الذين يعيشون قربها.

مساعدة من السلطات

بار يوسف (31 سنة) أعلن في السابق في المحكمة أن والديه التقيا مع "الحاخام كهانا". وأنه أقام مزرعته في 2019، في أعقاب قتل أبناء عائلة سولمون في مستوطنة "نفيه تسوف" (حلميش) قبل ذلك بسنين، حسب أقواله. هدفه العلني كان "التقدم نحو نهاية الخط الأزرق (مجال الولاية القضائية) لـ "نفيه تسوف" في أعقاب البناء الفلسطيني". جاء بار يوسف مع عائلته وقطيع من الأبقار واستوطن على بعد مسافة عشر دقائق من "نفيه تسوف"، قرية جيبيا وقرية كوبر الفلسطينيتين. ومع مرور الوقت، تم تلقي شكاوى كثيرة عليه من هذه القرى. ولكن لم تعرف سوى حالة واحدة تم فيها التحقيق مع بار يوسف عقب شكاوى الفلسطينيين، كان هذا في 2020 ولكن تم إغلاق الملف بسبب نقص الأدلة.

لائحة الاتهام الوحيدة التي قدمت ضده كانت تتعلق بنزاع مع مستوطن آخر في "إيتمار" في 2012. في إطار صفقة، اعترف بار يوسف بالاعتداء والتهديد وحكم عليه 30 ساعة عمل خدمة مدنية في مدرسة دينية في مستوطنة "نحلئيل". في أحد اعتبارات قبول الصفقة، أشارت المحكمة إلى كونه جندياً متميزاً.

تاريخ الشكاوى

2019/3/30: حاولت عائلة أبو زيادة الوصول إلى أراضيها واصطدمت بحاجز وهوجمت. شهد الأب في المحكمة بأن بار يوسف كان موجوداً في الحادثة.

2020/4/7: تم الاعتداء على أبناء عائلة صلاح، وتم تكبيلهم على يد مستوطنين هددوهم وقادوهم نحو "نفيه تسوف".

والشكوى التي قدموها تشخص بار يوسف بين المستوطنين.

2020/4/16: اعتدى المستوطنين على الأخوة قطش. وقد فقدوا أسنانهم، وتم تقييد أحدهم. كلاهما شهدا أن بار يوسف كان من بين المعتدين.

2021/2/6: قام بار يوسف بطرد عائلة كانت تتنزه.

2021/2/26: طرد بار يوسف عائلة أخرى كانت تتنزه.

2022/10/28: جاء سكان جيبيا ونشطاء لقطف الزيتون فتم الاعتداء عليهم من قبل ملثمين.

"بطبيعة الحال، نجحنا في إثارة غضب أشخاص كثيرين عندما جئنا إلى هنا"، قال بار يوسف في التحقيق الذي أجراه شرطي معه بتهمة مهاجمة فلسطينيين في 2020. "هذه أراضي "نفيه تسوف". هنا احتياطي للأراضي... جئنا لفتح المدافن، كما يقولون"، وأضاف: "قبل ذلك، كان عرب يتجولون طوال اليوم هنا. لم تكن هنا طريق، كل شيء جديد هنا".

رغم أن الحديث يدور عن بؤرة استيطانية، ما زال بار يوسف يحصل على المساعدة من السلطات. مثلاً، في تحقيق للشرطة معه، قال إن بندقية الـ ام16 التي بحوزته أعطاه إياها الجيش. "أمتلك المزرعة، ولذلك أعيش في مكان خطير"، قال رداً على

سؤال لماذا تم إعطاؤه البندقية. أكد الجيش أن لدى بار يوسف سلاحاً من الجيش لأنه عضو في مجموعة الطوارئ في "نفيه تسوف". اضافة إلى ذلك، ومن أجل استكمال منظومة الحماية، قال بار يوسف في نقاش داخل المحكمة إنه وضع كاميرات حماية مخفية.

ثمة مساعدة أخرى على شكل اتفاق رعي حصل عليه بار يوسف في 2018 من لواء الاستيطان، في منطقة مساحتها ألف دونم. تم الكشف عن الاتفاق عقب طلب لعرض وثائق، قدمتها المحامية كرمل بومرنتش، التي تمثل في هذه الأثناء مع المحامية رهام نصرة ناشط اليسار درور اتكس في دعوى التشهير التي قدمها ضده بار يوسف. هو يطالب بـ 70 ألف شيكل من اتكس بعد نشره لمدونة في الفيسبوك كتب فيها بأن بار يوسف "مستوطن عنيف، الذي كان سيتم تقديمه لمحاكمة جنائية لو كان في مكان سليم".

إلى جانب اتفاق الرعي، قدم بار يوسف للمحكمة اتفاقاً حول تخصيص قطعة أرض لإقامة المزرعة من قبل مستوطنة "نفيه تسوف"، التي تقع مباني البؤرة الاستيطانية داخل حدود ولايتها القضائية. ولكن الاتفاق لا يحول المباني إلى قانونية، لأن الأمر يتعلق بمنطقة ليس لها خطة بناء مصادق عليها.

في المحكمة قال بار يوسف إن "كل المباني في المزرعة غير ثابتة، وهي منسقة بالصورة القصوى التي يمكن تنسيقها في يهودا والسامرة". وحول سؤال إذا كان لديه أمر هدم للمباني الموجودة الآن، رد: "لا أعرف". قالت الإدارة المدنية للصحيفة بأن داخل المزرعة مباني حصلت على أوامر هدم.

في كل الحالات، الأراضي التي خصصت لبار يوسف لأجل الرعي لا تشمل المنطقة التي بدأ الرعي فيها مؤخراً. وقالت الإدارة المدنية للصحيفة بأن الاتفاق غير معروف لهم، وأنه لم يتم بموافقة منهم.

هذا ادعاء غير مفاجئ. اتفاقات الرعي تتميز في مرات كثيرة بعدم الشفافية، والإدارة المدنية التي تدير الأراضي الخاضعة لهذه الاتفاقات قالت في أكثر من مرة بأنها لا تعرف ما الذي يحدث فيها. مثلاً، قدم اتكس في السابق طلب حرية معلومات للإدارة من أجل الحصول على اتفاقات الرعي. وردت الإدارة بأنها لا تملك الوثائق. لواء الاستيطان الذي يصدر هذه الاتفاقات بالفعل مستثنى من قانون حرية المعلومات.

مجرم مجهول

في آذار 2019، بعد فترة قصيرة على إقامة المزرعة، كان أبناء عائلة أبو زيادة – الأب والأم وابنتهما – ينوون الوصول إلى أرضهم على مدخل القرية. تم إخراج الأرض، كما كشفوا، خارج حدود المنطقة التي هي تحت رعاية البؤرة الاستيطانية. "في السابق، كنا نذهب كثيراً إلى هناك. هذه منطقة جميلة جداً"، قالت كوثر أبو زيادة للصحيفة. "فيها كنا نعد الشواء. فيها زعتر وميرمية". في ذاك الصباح، تذكرت: "أخذنا ابنتنا التي كانت تنوي الدراسة إلى هناك من أجل الاستمتاع. فجأة، شاهدنا حاجزاً ترابياً وأشخاصاً يأتون من كل الجهات. أحدهم سألنا ما الذي نفعله هناك".

مؤخراً، قدم حاتم زوج كوثر، شهادته في المحكمة في إطار دعوى التشهير من قبل محامي اتكس. وقد وصف في المحكمة كيف بدأ المستوطنون في دفعه. ورغم أن بار يوسف لم يتصرف بعنف، إلا أنه صمم في شهادته على أنه كان الجهة المسؤولة، وأنه كان موجوداً طوال الحادثة. وصف حاتم كيف وجه له المستوطنون ضربات بالسلاح وبقبضاتهم على وجهه، وضربوا زوجته أيضاً. بعد ذلك، حسب أقواله، ألقوا الحجارة عليهم وهشموا زجاج السيارة. "قالت لهم زوجتي: لماذا تضربوننا؟ فبدأوا في

ضربها"، قال.

تم نقل العائلة إلى المستشفى، وبعد ذلك قدم أبناء العائلة شكوى في الشرطة. وهي شكوى تم إغلاقها في كانون الثاني 2022 بذريعة أن المجرم مجهول. لم يتم التحقيق مع بار يوسف. هذه الحادثة الصعبة كانت لها نتائج أكثر مصيرية. فقطعة الأرض التي كانت مكاناً لاستجمام العائلة، خرجت من متناول اليد. "لا أحد الآن يذهب إلى هناك"، قالت كوثر.

تصريح أبو زيادة المشفوع بالقسم أرفق بصور للمعتدين الذين شخصهم. زوجة بار يوسف شخصت في جلسة المحكمة اثنين منهم من المتطوعين في مزرعته. المتطوعان، أحدهما عضو في منظمة حارس "يهودا والسامرة" التي توفر المتطوعين لجميع بؤر المزارع الاستيطانية في الضفة الغربية، وتساعد في الحماية والرعي وأعمال أخرى.

في فيلم فيديو لحارس "يهودا والسامرة"، عرض بار يوسف الوضع في المزرعة كالتالي: "نحن هنا في شمال كوبر، قرية القتلة. لنا هنا طريق وصول طولها 700 متر، احتاجت إلى الربط المباشر مع قرية جيبيا. ويمكنهم الوصول إلينا بسهولة إذا أرادوا ذلك"، قال. "في السابق، تم زرع عبوة ناسفة على الطريق المؤدية إلى القرية".

عندما سئل في المحكمة إذا كان هو المسؤول عن المتطوعين الذين يأتون إلى المزرعة، قال: "الأشخاص الذين يتطوعون في المزرعة لأسباب خاصة بهم هم المسؤولون عن أنفسهم. أنا غير مسؤول عنهم".

وعندما سألته المحامية بومرنتش إذا كان لا يعتبر نفسه مسؤولاً عن شخص يعيش في مزرعته ويضرب الآخرين، أجاب: "هل كل ما يفعله أولادك من مسؤوليتك؟". زوجة بار يوسف شهدت في المحكمة بأن متطوعاً قاصراً مع عامل اجتماعي جاءا مرة واحدة إلى المزرعة.

تم التحقيق مع أحد هؤلاء المتطوعين بسبب اعتدائه على فلسطينيين في الملف الذي تم التحقيق فيه أيضاً مع بار يوسف في 2020 وتم إغلاقه بسبب نقص الأدلة. في الملف، تم التحقيق أيضاً مع أحد الرعاة الذي قام بتشغيله.

حتى الآن، يواصل قطيع أبقار بار يوسف الرعي قرب أراضي قرية أم صفا وقرب أشجار الزيتون التي يملكها المواطنون الفلسطينيين. يخشون من أن القصة لم تنته بعد، وأن منطقة نفوذ البؤرة ستواصل التوسع باتجاههم. ولم نحصل على أي رد ومن "تسفي بار يوسف".

* * *

يديعوت أحرونوت: قائد سلاح جو العدو: "قد يختبر أعداؤنا قريباً حدود قوتنا"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

على خلفية الأزمة في "جيش العدو الإسرائيلي" بسبب التعديلات القضائية، عُقدت خلال الأسبوعين الماضيين محادثات قيادية في سلاح جو العدو من جميع الرتب، في الوقت نفسه الذي كان يشارك فيه في الأنشطة العملياتية. فيما أجرى قائد سلاح جو العدو اللواء "تومر بار" الأسبوع الماضي، محادثات قيادية مع قادة أسراب الصيانة، وأسراب العمليات، وقادة الكتائب والوحدات في السلاح، والتي تناولت مسألة التماسك بجيش العدو في الوقت الحاضر، كما أجريت جلسة تقييم واسعة للوضع الاستخباري العملياتي في سلاح جو العدو كجزء من استمرار النشاطات العملياتية في السلاح في ضوء التحديات الأمنية في هذا الوقت.

في حديث "اللواء بار" مع منتدى قادة الأسراب والوحدات العملياتية في جيش العدو، قال: "إن هذا هو اختبارنا الأكبر والأصعب، أتوقع منكم اهتمامًا إضافيًا بالتماسك والوحدة والعملياتية والكفاءة." كما أشار قائد سلاح جو العدو إلى الإهانات التي أبلغ عنها الجنود من الخدمة الدائمة في سلاح الجو التي يتعرضون لها في الشارع وقال: "أسمع إهانات توجه جنود وقادة سلاح الجو عندما يتجولون بالزي الرسمي في الشارع، أنا أقف إلى جانبكم وأؤمن بكم، وأنا أدين أي إهانات من هذا القبيل." وحذر قائد سلاح جو العدو "بار" قائلاً: "ليس لدي شك في أننا نواجه العديد من التحديات، أنا متيقظ من التهديدات في جميع الجبهات ولما يقوله أعداؤنا، ومن الممكن أنهم في مثل هذا الوقت سيحاولون اختبار حدود قوتنا وتماسكنا ويقظتنا، نحن بحاجة إلى الاستمرار في البقاء على يقظة واستعداد."

ويشار إلى أنه بسبب قانون إلغاء سبب المعقولية الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً، أثار عاصفة كبيرة، حيث امتنع جنود الاحتياط من وحدات النخبة الامتثال للخدمة، من بينها وحدة الكوماندوز البحرية شيتت 13، بعد تحذيرهم لعدة أشهر بأنهم سيتوقفون عن التطوع. هذا إلى جانب الكثير من الجنود الذين أبلغوا قادتهم بعدم امتثالهم لخدمة أيام الاحتياط بسبب سن قانون تقليص سبب المعقولية، من بينهم جنود في نظام العمليات الخاصة.

* * *

إسرائيل اليوم: وحدات جيش العدو ستشعر قريبًا بنقص "جنود الاحتياط"

بقلم ليليخ شوفيل – شريت أفيتان كوهين

بعد 48 ساعة من موافقة الكنيست في القراءة الثانية وتقليص "سبب المعقولية"، يُحاول "جيش العدو الإسرائيلي" تقييم عواقبه على الجيش، فمنذ التشريع تلقى الجيش مئات الطلبات من جنود الاحتياط الذين أعلنوا أنهم لن يتطوعوا بعد للخدمة في الاحتياط.

الشخص الذي ينسق ويجمع البيانات حول كفاءة الجيش وتماسك وحداته هو رئيس قسم العمليات، الذي سيقدم لرئيس أركان العدو حالة كفاءة الجيش بشكل يومي، وسيتم مشاركة البيانات مع المستوى السياسي، وخاصة مع وزير الجيش "يوآف جالانت" ورئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، بوتيرة عالية وحسب الحاجة. وفي غضون ذلك تم الشعور بعدم الامتثال للخدمة في عدة وحدات في الجيش، خاصة في اختبارات المعدين للتجنيد، من ناحية أخرى، هناك أيضًا تقارير عن اتجاه معاكس، الذي يسعى "الإسرائيليون" في إطاره إلى وصول خدمة الاحتياط إليهم تحديدًا في هذا الوقت، لمساعدة الجيش على التعامل مع الأزمة.

على سبيل المثال، قال أحد قادة وحدة الاحتياط، إن أحد جنوده أخبره "أي جندي احتياط يرفض الامتثال للخدمة اتصل بي، بل إنني أرغب أكثر من أي وقت مضى في التجند"، في الوقت نفسه، أدى النقص المتوقع في الخدمة التطوعية في الجيش إلى قيام وحدات الاحتياط بمحاولة تجنيد جنود الاحتياط بطرق غير تقليدية، وفعلت وحدة المدرعات للقيام بذلك، والتي نشرت نداءً غير عادي، "خريجوا الخدمة القتالية؟ نريدكم في النشاط العملياتي القادم! نحن نبحث عن جنود احتياط للانضمام إلى وحداتنا"، مضيفين أسماء المعلنين ومعلومات الاتصال الخاصة بهم.

الكابينت سيناقش الوضع

ومن المتوقع أن يجتمع مجلس الوزراء السياسي والأمني لدى العدو "الكابينيت"، في بداية آب / أغسطس، لإجراء مناقشة مسبقة، وتزعم مصادر مطلعة على الأمر أن المناقشة ستكون المرة الأولى التي يتم فيها إطلاع وزراء الحكومة بشكل كامل على مخاطر الإضرار بكفاءة الجيش، بعد قرار جنود الاحتياط بعدم الاستمرار في التطوع. حتى الآن تجنب نتنياهو عقد "الكابينيت"، وادعت الحكومة أن السبب في ذلك هو الخوف من التسريبات، لكنهم الآن سيتلقون تفسيرات حول ظاهرة الرفض بخلاف الإجازات الشخصية التي تلقوها الأسبوع الماضي. تم تحديد موعد الجلسة في 6 أغسطس.

في غضون ذلك، تم الشعور بعدم الامتثال للخدمة في عدة وحدات في الجيش، وخاصة في اختبارات المخصصين أو المعدين للتجنيد، أبلغنا أمس عن عدد رسائل "واتساب" من قبل الوحدات التي تحاول العثور على جنود احتياط بعد أن أعلن جنود الاحتياط المستدعون أنهم لا ينوون الامتثال للخدمة.

في الوقت نفسه، يعرب الكنيست أيضًا عن قلقه بشأن الضرر الذي يلحق بقدرة الجيش على القتال. لذلك، ستتم دعوة أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الأسبوع المقبل إلى مناقشة سرية مع وزير الجيش "يوآف جالانت" حيث سيتم تقديم تقييمات المنظومة الأمنية فيما يتعلق بمدى عدم الامتثال للخدمة والأضرار التي لحقت بالاحتياط والكفاءة في وقت الحرب. وقال مصدر أمني لـ"إسرائيل اليوم": "حتى الآن لا يتوقع أن تتضرر القدرات العسكرية "الإسرائيلية" في العمليات ضد غزة أو في جنين إذا طُلب منا ذلك، ولكن فقط في حالة نشوب حرب واسعة النطاق إذا ما اندلعت على إحدى الجبهات في الشمال أو الجنوب."

ذروة "الإرهاب"

في الوقت نفسه، فإن المنظمات "الإرهابية" التي ترعاها إيران راضية عن الخلافات في البلاد، في المستوى السياسي يقترحون عليهم عدم اختبار قدرات "إسرائيل"، "لقد ثبت مؤخرًا أن "الشعب الإسرائيلي" في الوقت الحقيقي يتحد ويتخطى الخلافات.

* * *

إسرائيل ديفنس: "سموتريتش" يريد إنهاء اتفاقية أوسلو.. لكن ماذا عن السلطة؟

بقلم عامي روخاكس دومبي

أجرت لجنة الشؤون الخارجية والأمن بكيان العدو، برئاسة عضو الكنيست "يولي إدلشتاين"، نقاشًا الأسبوع الماضي، حول موضوع سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق المفتوحة في الضفة الغربية والرد "الإسرائيلي"، وذلك بناءً على طلب عضو الكنيست "أفيحاي بوفارون". وضمن المناقشة، قال الوزير المتطرف "سموتريتش": "إن مفتاح قدرتنا على العمل أيضًا في المناطق "أ" و"ب " يكمن في تعريف مفهوم الأمن القومي وتفاصيل ما يتعلق باعتبارات الأمن القومي لـ "إسرائيل."

هذا ليس نشاطًا لأغراض أمنية، ولكن لأغراض الاستيطان – السيطرة على الأراضي، اليوم، "الجيش الإسرائيلي" مسؤول عن الأمن في المنطقة "ب"، ويمكنه العمل بحرية بموجب تعليمات القيادة السياسية، التغيير هو السماح بالاستيطان وتشجير

المناطق في جميع مناطق الضفة الغربية، مع إلغاء اتفاقيات أوسلو عمليا – دون إلغاء الاتفاقات رسميا في الكنيست، هذا على الرغم من حقيقة أن مثل هذا القرار يمكن اتخاذه بسهولة في الكنيست (نتنياهو لديه حكومة يمينية تتكون من 64 مصوتا).

ماهي القصة؟

أشار "سموتريتش" في حديثه إلى "الرد الإسرائيلي" على ما يسمى "خطة فياض" الفلسطينية وفقًا لتقرير وزارة المخابرات لعام 2021، تنفذ السلطة الفلسطينية خطة منهجية للاستيلاء على أراضي في المنطقة ج.

"تبلغ مساحة المنطقة (ج) حوالي 3641 كيلومترًا مربعًا (حوالي 62٪ من مساحة الضفة الغربية)، منها حوالي 57 كيلومترًا مربعًا تم استخدامها بالفعل للبناء لصالح 476 ألف مستوطن موزعين على حوالي 150 مستوطنة، يشغل البناء حوالي 80 كيلومترًا مربعًا لـ 2,9 مليون مواطن فلسطيني (حوالي 27000 منهم بدو)، موزعين على حوالي 532 بلدة ومدينة بما في ذلك نحو 180 بلدة تقع كامل مساحتها في المنطقة ج " بحسب التقرير.

"منذ عام 2015، تم القيام بذلك كجزء من خطة مركزية للسلطة الفلسطينية تُعرف باسم" المعركة على المنطقة ج"، وكجزء من "المعركة "، يتم تنظيم وتخطيط وتمويل وتوجيه الاستيلاء الفلسطيني على مناطق ج من قبل السلطة الفلسطينية لتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني المتمثل في الحد الأقصى من أراضي الضفة الواقعة تحت السيادة الفلسطينية.

يُدار العمل الفلسطيني وفق سلسلة من المخططات الهيكلية التفصيلية المتزامنة والتنسيق بين جميع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية والهيئات التنفيذية المتخصصة والأجهزة الأمنية، والجمعيات والصناديق مع الحفاظ على آلية تنسيق وإشراف دقيق تحت إشراف مكتب رئيس الحكومة الفلسطيني.

ماذا يريد "سموتريتش" أن يفعل؟

حسنًا، عندما تم تشكيل الحكومة الحالية، تم تقسيم المسؤولية عن الضفة الغربية بين وزير الجيش "جالانت" و"سموتريتش"، وسيتولى وزير الجيش معالجة الجوانب الأمنية و"سموتريتش" الجوانب المدنية. وقال "سموتريتش" أمام اللجنة، كيف وصلنا إلى هذا الوضع الذي فيه يتشكل واقع بشكل ممنهج ولا نعمل ضده؟ الجواب هو بسبب أسلوب إدارة المنطقة حصريا تقريبا من قبل "الجيش الإسرائيلي" والقيادة الوسطى، مهمة الجيش هي حفظ الأمن، وقال إن "الاعتبارات المدنية دائما ما تعطى مكانة ثانوية أمام الاعتبارات الأمنية ونوعية الحياة لنصف مليون مستوطن حيث تتأثر هناك.

"نحن في حدث بحجم مختلف تماما، تقوم بإعادة بناء نظام إنفاذ القانون خاصتنا والخطوة الأولى هي إعادة تحديد الخطط والأهداف، نحن اليوم في عالم حيث تم تصميم إنفاذ القانون فيه لإمكانية خدمة تحقيق سياسة الأراضي – إنفاذ لدعم التخطيط أو التنظيم، الإنفاذ لإحباط الاحتمالات المستقبلية لاستخدام الأرض، وفي الضفة الغربية، هناك هدف إضافي لهذا الأمر، وهو في رأيي الهدف الرئيسي، وهو الحفاظ على المصالح السياسية والأمنية "الإسرائيلية" في المنطقة.

عندما نتحدث عن الأمن، عندها يكون هناك أمن تكتيكي هنا، والآن، لكيلا يكون هناك منزل على الطريق ضمن أمر الاستيلاء، ولكن ليس لاعتبارات الأمن القومي، وهذا هو بداية لعملنا في المنطقتين (ب) و(أ) كذلك. هذه اعتبارات أوسع مما يعرف قائد المنطقة الوسطى كيف يعرفها.

يقول "سموتريتش"، قمنا بتشكيل لجنة من المدراء العامون برئاسة مدير عام مكتب رئيس الوزراء لتنسيق الحملة الأمنية والاقتصادية والدولية ونأمل أن يتم الانتهاء من العمل خلال شهر والمصادقة على تفيذه مع وزير الجيش ورئيس مجلس الوزراء، وإصدار قرار كابينت لتعريف نشاط السلطة الفلسطينية بأنه "نشاط سياسي معاد."

ضم ولكن ليس رسميا..

بشكل مباشر أكثر: "سموتريتش" يريد استخدام تقرير 2021 لضم الضفة الغربية، حالما يتم تعريف السلطة على أنها "نشاط سياسي عدائي" فهذا يعني أن الإدارة المدنية ستكون قادرة على الاستيلاء على الأراضي في المنطقتين أ وب، وسيكون "الجيش الإسرائيلي" هناك لحمايتها، كما ذكر.

بهذه الطريقة، ستكون "إسرائيل" قادرة على العمل عسكريًا ومدنيًا في كل الضفة الغربية، مع إلغاء اتفاقية أوسلو بحكم الأمر الواقع (التقسيم إلى مناطق مسؤولية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية)، وبينما الذريعة الأمنية لن تكتسب الشرعية في العالم لعمل "الجيش الإسرائيلي" في المنطقتين أ و ب فإن "سموتريتش" يخطط لأن تكتسب الذريعة المدنية ذلك، شرعية للجيش تحت ستار النشاط المدني. وأضاف أن "الجيش سيستجيب للاعتبارات الأمنية ونحن سنستجيب لاعتبارات الأمن القومي، لذا يجب كبح جهود الجانب الآخر، وزراعة مئات الآلاف من الدونمات من أراضي المصادرة بالأشجار بواسطة "صندوق أراضي إسرائيل."

وعلق عضو الكنيست "غادي آيزنكوت" قائلاً إن 60٪ من القوات العسكرية لـ"دولة إسرائيل" تعمل اليوم في الضفة الغربية..

وقال عضو الكنيست "جلعاد كاريب": "اتضح أن هناك رئيسا وزراء في "إسرائيل"، أحدهما، الذي حصل على ثقة الكنيست، وأعلن هذا الأسبوع فقط أن لـ"إسرائيل" مصلحة في استقرار وتقوية السلطة الفلسطينية، والآن جاء رئيس الوزراء الثاني وقال إنه سيتم اتخاذ قرار بإعلان الأنشطة المدنية للسلطة الفلسطينية نشاطا معاديا."

من سيكون المسؤول عن سكان الضفة الغربية الفلسطينيين؟

بينما نص اتفاق أوسلو على أن السلطة الفلسطينية هي من ستدير حياة السكان الفلسطينيين في المنطقتين أ و ب، إذا ضمت "إسرائيل" هذه المناطق بحكم الأمر الواقع وتجاهلت وجود السلطة الفلسطينية، من بالضبط سيهتم بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية؟ السلطة الفلسطينية اليوم لا تعمل بالفعل ووفقًا لاقتراح "سموتريتش" هي ستتوقف عن العمل على الإطلاق.

فكرة "سموتريتش" هي "الأفضل من بين الأفكار، الكنيست لا يلغي اتفاق أوسلو، رغم أنه يستطيع ذلك – وبالتالي يتجنب المواجهة مع البيت الأبيض، في الوقت نفسه تضم مساحات كبيرة في مناطق أ و ب، إما من خلال إنشاء مستوطنات جديدة أو من خلال التشجير (صندوق أراضي إسرائيل).

الميزة الثانية: الضم الفعلي للأراضي مع ترك اتفاقيات أوسلو كهيكل سياسي فارغ، مما يسمح لـ"إسرائيل" باحتلال الأراضي – دون المسؤولية عن السكان الفلسطينيين. وبهذه الطريقة يتم تجنب مشكلة انتخابية يمكن أن تنشأ في توزيع الهويات الزرقاء على سكان الضفة الغربية في ضم رسمي.

الميزة الثالثة: إلغاء السلطة الفلسطينية وتثبيت أو ترسيخ نموذج "سلطة بلا مسؤولية" عن سكان الأراضي الفلسطينية. وإعلان السلطة الفلسطينية على أنها معادية وإدخال "الجيش الإسرائيلي" إلى المنطقة أ و ب، بدلاً من قوات الأمن الفلسطينية، سيحول بحكم الأمر الواقع "الجيش الإسرائيلي" إلى هيئة تدير الحياة المدنية للفلسطينيين دون تحمل المسؤولية عنهم.

سيبقى الفلسطينيون بدون هوية سياسية، تحت سلطة "الجيش الإسرائيلي" – دون أن تتحمل "إسرائيل" المسؤولية عنهم (فهم ليسوا مواطنين في إسرائيل ولا تزال اتفاقيات أوسلو سارية المفعول).

من سيكون مسؤولا عن الفلسطينيين؟ هذا سؤال جيد، ربما الهيئات الدولية. ربما ستنشأ جمعيات محلية بدلاً من السلطة الفلسطينية، إن هيكلية السيطرة اللامركزية الفلسطينية أفضل لـ"إسرائيل" من هيكل حكم مركزي فعال (بقدر ما سيعرف الفلسطينيون كيف سيؤسسون مثل هذا الحكم).

الميزة الرابعة: منع حماس من الاستيلاء على الضفة الغربية من خلال الفوز في الانتخابات. إذا لم تكن هناك سلطة فلسطينية فلا داعي للانتخابات. إذا لم تكن هناك انتخابات، فلن تستطيع حماس السيطرة على الضفة الغربية، سيؤدي إلغاء السلطة الفلسطينية عمليا إلى إلغاء الآلية السياسية المصممة للسيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية وتشكيل الأساس لدولة فلسطينية مستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

* * *

الأجهزة الأمنية للسلطة تنتقد المنظومة الأمنية للعدو

وجهت الأجهزة الأمنية للسلطة العديد من الانتقادات للمنظومة الأمنية للعدو، حول التصريحات ضد جدوى أنشطتها في منطقة جنين، وفقاً لما نشرته قناة كان ١١ الإخبارية. وبحسب التقرير، قالت مصادر في السلطة للقناة: إنها اعتقلت خلال الأسبوعين الماضيين عشرات الفلسطينيين في مدينة جنين والقرى المجاورة، بعضهم من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي الذين خططوا لشن هجمات ضد كيان العدو "إسرائيل." وأضافت المصادر للقناة أن عملية أخرى لجيش العدو في جنين ستكون مكافأة لحماس والجهاد الإسلامي ليستخدموها ضد السلطة على أساس أنها فشلت في أداء واجبها.

* * *

غالانت يسعى لحكومة وحدة تضم غانتس ولبيد بدون سموتريتش وبن غفير

ترجمة: :بلال ضاهر. موقع عرب 48

يعتبر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن إسرائيل بحاجة إلى حكومة وحدة قومية في ظل أزمتها الداخلية الناجمة عن خطة "الإصلاح القضائي" الحكومية لإضعاف جهاز القضاء، وفق ما ذكر المحلل الساسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، اليوم الجمعة. وحسب برنياع، فإن غالانت سيسعى إلى خطوة كهذه، من خلال انضمام حزبي بيني غانتس ويائير لبيد إلى حكومة نتنياهو، وإخراج حزبي بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير منها، من أجل تشكيل حكومة وحدة حتى لو اضطر غالانت إلى التخلي عن منصبه. ويعتبر غالانت أن تشكيل حكومة وحدة هو الخطوة المطلوبة في الوضع الحاصل في جهاز الأمن، جهاز الصحة، جهاز القضاء، العلاقات مع الإدارة الأميركية، في الشوارع والمدن.

وتابع برنياع أن محادثة جرت يوم الإثنين الماضي وقبل التصويت على قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية، بين غالانت وبين كل من وزير القضاء، ياريف ليفين، وسموتريتش ورئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، سيمحا روتمان، الذين يقودون خطة إضعاف القضاء. ونقل عن غالانت قوله لليفين إن "المشكلة ليس ما سنقرره اليوم. فأي قرار سيكون سيئا. المشكلة هي أنكم أحضرتمونا إلى مفترق الطرق هذا. تعين على الدولة أن تتعامل مع إيران، السعودية، الوضع الاقتصادي، هل إلغاء ذريعة عدم المعقولية هو الأمر الأهم والأكثر إلحاحا؟."

وأشار موقع "واينت" الإلكتروني إلى أن قياديين في الليكود يطالبون بالامتناع عن دفع تشريعات أخرى في الخطة القضائية بشكل أحادي الجانب. وقال أحدهم إنه "يحظر منح ليفين قيادة تشريعات أحادية الجانب مثلما يخطط أن يفعل في دورة الكنيست القادمة". وادعى أن "نتنياهو أيضا يدرك ذلك، والمقربين منه يدركون اليوم أن هذا الإصلاح تسبب بضرر هائل."

من جانبه، عبر وزير الزراعة الإسرائيلي، آفي ديختر، عن استيائه من تشريعات الخطة القضائية والاحتجاجات ضدها ووصفهما بـ"التطرف". وكتب في صفحته في فيسبوك، صباح اليوم، أنه "تماما مثلما حدث في (حرب) يوم الغفران في العام 1973، 'بلطجية' التصور، شكلوا خطرا كبيرا على الدولة من الناحية الأمنية والجيش، وهكذا الوضع اليوم، يوجد 'بلطجية' يشكلون خطرا من خلال استدراج الدولة إلى تشريع متطرف أو بالانجراف إلى احتجاج متطرف وعنيف." وأضاف ديختر أنه "على عكس أصوات كهذه وتلك، فإني لا أتجاهل الانشقاق الشديد الذي نمر به. والخصومة تفرق بيننا، والخلاف يقسمنا. وكل جانب يتهم الجانب الثاني، كما في حينه تماما، في الأيام التي سبقت خراب الهيكل الثاني. وواضح تماما أن 'البلطجية' يحرقون مخازن الطعام، وينبغي لجمهم بأي طريقة، وهم يعملون بموجب قواعد خاصة بهم وليس لمصلحة الشعب والدولة" في إشارة إلى جهات في الائتلاف. وتابع مهاجما حركات الاحتجاج أنه "لا ينبغي أن يكون 'للبلطجية' قوة جماهيرية، فهم يستخدمون قوة مفرطة: قوة جسمانية، قوة مالية، قوة اقتصادية وقوة تجارية. هم أيضا يستخدمون مراكز قوة بشرية تنضوي تحت إمرتهم، من دون أن يدركوا ذلك فعلا." ومضى ديختر أنه "لم أعتقد في حينه، في العام 1973، أن خراب الهيكل الثالث يقترب منا. ربما لأني كنت شابا، أو ساذجا جدا كمحارب في سرية هيئة الأركان العامة، التي جعلتني حينها متفائلا. والعاقلون في كلا الجانبين، وهم الأغلبية الساحقة، ضد 'البلطجيين' في كلا الجانبين، الذين هم الأقلية التي تريد التفجير."

ويبدو أن نتنياهو يتجاهل التحفظات التي تتعالى من داخل حزبه تجاه الخطة القضائية وتهرب، أمس، من الإجابة على سؤال حول ما إذا كان سيحترم قرارا قد يصدر عن المحكمة العليا ويلغي قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية. وقال نتنياهو خلال مقابلة أجرتها معه شبكةCNN ، الليلة الماضي، إنه "بمفاهيم أميركية، هذا مثل أن تقول المحكمة العليا أن أحد التعديلات على الدستور ليس دستوريا."

وحول ما إذا كان يتوقع خطوات أميركية في أعقاب المصادقة على هذا القانون، قال نتنياهو إن العلاقات بين حكومته وإدارة بايدن "لا تزال قوية"، وأن "سبب عودتي إلى المنصب هو لجم إيران، وهذه هي المصلحة المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة. وأنا مقتنع بأنه بالإمكان القيام بذلك وأنا مقتنع بأن هذا سيعزز الحلف بيننا ولا يضعفه." وأضاف نتنياهو في مقابلة للإذاعة العامة الأميركية NPR أنه يأمل بعودة رئيس حزب شاس، أرييه درعي، إلى الحكومة، بعد إلغاء ذريعة عدم المعقولية، وقال إن إقالة المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، "لن يحدث وهو ليس مطروحا."

* * *

دراسات

مركز دراسات الأمن القومي: مستقبل الدبابة.. وإلى أين تتجه المعركة البرية؟

ترجمة: ترجمة: عبير شهاب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، سمعنا الكثير عن التقنيات الجديدة التي دخلت ساحة المعركة: الطائرات بدون طيار بجميع أنواعها وأحجامها المسلحة والمتجولة والانتحارية الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة السايبر الأتمتة والروبوتات كل هذا مرتبط بالثورة التكنولوجية الرئيسية في عصرنا - ثورة الحوسبة التي تؤثر على جميع مجالات الحياة المدنية والعسكرية على حد سواء. كل هذا معروف ومفهوم جيدًا. ومع ذلك من غير الواضح ما إذا كان معاني هذه الثورة في تشكيل القوات المسلحة والأنظمة القتالية قد تم استيعابها بالكامل مصطلح "الثورة" في الشؤون العسكرية"، الذي صيغ قبل عقود قليلة هو مصطلح يشير إلى وعي كبير بالثورة ولكنه لا يشير إلى أي شيء عن جذورها وطبيعتها.

تشهد البشرية ثورة صناعية وتكنولوجية ثالثة بعد ثورة البخار والحديد في القرن التاسع عشر والثورة التي أحدثها محرك الاحتراق الداخلي في النصف الأول من القرن العشرين. يسعى البعض التغييرات الحالية في مجال نسخ البيانات والأتمتة والروبوتات بأنها "الثورة الرابعة"، ولكنها مثل سابقاتها تعتمد على استمرار نفس التقنية الأساسية التي تدعم التغييرات السريعة منذ منتصف القرن العشرين: النمو الهائل في قوة الحوسبة.

يجب أن نلاحظ الطريقة التي غيرت بها الثورة التكنولوجية الحرب البحرية والجوية. في البحر، اختفت البوارج المدرعة المسلحة بمدافع ضخمة، وتُدار الحرب باستخدام الصواريخ الموجهة إلكترونيًا، وفي الدفاع باستخدام التشويش والاعتراض الإلكتروني باستخدام الوسائل الموجهة إلكترونيًا. وبالمثل، فإن الحرب الجوية، التي كانت تستند إلى القدرات الحركية للطائرات وتسلحها، أصبحت تعتمد الآن بشكل أساسي على أنظمة الأسلحة الموجهة إلكترونيًا ووسائل التشويش والدفاع

الإلكترونية سواء بحراً أو جواً، يعتمد النصر الآن على من يتقدم بخطوة واحدة على منافسيه في هذه المجالات التقنية والتكتيكية الحاسمة.

ان الوسيلة التي تحدث فيها الحرب البرية أكثر تعقيدًا من الحرب البحرية والجوية بسبب كل من أعداد المقاتلين المشاركين والسمات الطبوغرافية المعقدة للأرض. ولكن على الأقل منذ أوائل الثمانينيات، كان الاتجاه واضحًا لأولئك الذين فهموا الإطار السياقي الواسع. إن الثورة التي تشهدها الحرب البرية عميقة وبعيدة المدى مثل تلك التي أحدثتها ثورة الميكنة وظهور الدبابة وغيرها من المركبات المدرعة. كان المفكر العسكري جي إف سي فولر الرائد في الحرب الميكانيكية، الذي وضع ثورة الميكنة في الحرب في سياق الثورة الصناعية الثانية. أبعد ذلك، بشكل لا يصدق، في عام 1928 توقع أن الموجة التكنولوجية الثورية الثالثة في المستقبل - والتي ستشكل أيضًا وجه الحرب - ستكون "كهربائية وروبوتية" الكلمة الإلكترونية لم تكن مستخدمة بعد). من

لنركز على الدبابة نتاج ثورة الميكنة وموضوع حرب برية لمدة قرن تقريبا. منذ الحرب العالمية الثانية، تم تطوير الدبابات بشكل أساسي لمحاربة الدبابات الأخرى وإلى حد ثانوي ضد الشحنات المجوفة. تسليحهم الرئيسي هو مدفع عالي السرعة يطلق قذائف. يتكون نصف وزنها البالغ 60-70 طنا معظم الدبابات القتالية من الدروع الثقيلة يتطلب هذا الوزن محركًا بقوة 1500 حصان. مي

ومع ذلك، لم تعد الدبابات تقع ضمن نطاق إطلاق المدافع الحركية لبعضها البعض، وهذا ليس فقط ضد القوات غير النظامية بدون دبابات، ولكن أيضًا بين قوتين نظاميتين . سيتم الكشف عن الدبابات ومهاجمتها من مسافة بعيدة قبل مدى إطلاق النار الحركي. وهذا مشابه للبوارج القوية في المحيط الهادئ في الحرب العالمية الثانية التي لم تدخل خلال أربع سنوات من القتال في نطاق إطلاق النار لمدافع بعضها البعض ولو مرة واحدة. إن ذخائر البنادق الجديدة التي تم تكييفها مع الأشكال الجديدة للحرب، بالإضافة إلى تعديل مدفع الدبابة لإطلاق الصواريخ، هي مجرد حلول مؤقتة تتجاوز السؤال عن فائدة المدفع الحركي الثقيل بحد ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، وصلت الدروع الثقيلة للدبابات إلى حد قدرتها تقريبًا ضد الشحنات المجوفة المزدوجة والدقيقة التي تهاجم من أعلى. إن الأضرار التي لحقت بالمركبات المدرعة الأرمينية في الحرب الأخيرة ضد أذربيجان (2020) ، وكذلك الرتل الروسي الذي تقطعت به السبل وهو في طريقه إلى كييف ومشهد كتيبة الدبابات الروسية المدرعة التي قصفت أثناء محاولتها عبور النهر في دونباس، والجسر المحطم في المنتصف، توضح بشكل صارخ الواقع الحالي. يمكن قول الشيء نفسه عن انسحاب دبابات ميركافا مارك 4 من اللواء 401 التابعة للجيش الإسرائيلي من وادي السلوقي خلال حرب لبنان الثانية (2006) عندما واجهت صواريخ كورنيت الروسية المضادة للدبابات من الجيل الثاني التي أطلقها حزب الله. منذ ذلك الحين انتشرت صواريخ المضادة للدبابات من الجيل الثالث، ولكن هناك أيضًا قدرات دفاعية جديدة متقدمة للدبابات.

- إسرائيل هي رائدة العالم في تطوير الدفاع النشط المضاد للطائرات "تروفي" و " القبضة الحديدية "، التي تشتريها اليوم الجيوش الأجنبية، على رأسها جيوش الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. جوهر هذا الدفاع النشط هو الكشف من خلال الأنظمة الإلكترونية عن المقذوفات الموجهة نحو المركبات المدرعة واعتراضها بوسائل موجهة إلكترونيًا الأنظمة الإلكترونية

للتشويش وإسقاط الطائرات بدون طيار هي ا ، أيضًا في طور التطوير المتقدم هذا هو المستقبل. نظرا لأن أنظمة من هذا النوع أصبحت قياسية في جيوش العالم - مسألة من الوقت (تم) بالفعل الإعلان عن تطوير نظام روسي Arena وستغير وجه الحرب البرية. الواقع الحالي يعني ان البقاء والنجاح في ساحة المعركة سيعتمدان على مسألة أي جانب يمتلك الكلمة الأخيرة من حيث الأنظمة الإلكترونية الهجومية والدفاعية والأنظمة المضادة للكشف والهجوم والتشويش كما هو الحال في الحرب الجوية والبحرية خلال العصر الإلكتروني، يمكن أيضًا توقع أنه عندما يتمتع أحد الأطراف بميزة حاسمة في هذه الأنظمة، سنشهد انتصارات ساحقة من جانب واحد تقريبا في الحروب البرية التقليدية العادية. وهي مجرد

يشير هذا الى أن الحرب في أوكرانيا لا تقدم سوى لمحة جزئية عن المستقبل. لا يزال هناك نقص في المعلومات الواضحة، ولكن يبدو أن الهجوم المضاد الأوكراني الذي يتطور ببطء يواجه صعوبات مماثلة لتلك التي واجهتها القوات المدرعة الروسية سابقًا، وهذا بسبب الدبابات الحديثة وناقلات الجنود المدرعة التي قدمها الغرب الى أوكرانيا تفتقر لأنظمة دفاع نشطة على الرغم من دروعها الثقيلة وتطورها الكبير، إلا أنها معرضة للأسلحة الحديثة الموجهة إلكترونيًا. في حين أن الأسلحة الموجهة إلكترونيًا موجودة وتستخدم بالفعل الحرب في أوكرانيا، إلا أن الأنظمة الإلكترونية لاعتراضها وتعطيلها لا تزال غير متوفرة. إن الجمود في حرب الخنادق التي استمرت وجذبت الكثير من الاهتمام - كما لو عدنا مائة عام إلى الحرب العالمية الأولى - يرجع إلى حد كبير إلى هذا الخلل، الذي يتسبب في شل الدبابات وناقلات الجند المدرعة نتيجة الافتقار الى دفاع فعال. في

من المحتمل أن تكون التداعيات المتعلقة بتصميم المركبات القتالية المدرعة بعيدة المدى. على الرغم من أن الأنظمة الثورية للعصر الإلكتروني معروفة ومثبتة على الأرض يبدو أن أهميتها الكاملة لم تتغلغل في الوعي بعد اليوم يتم تثبيتها على المركبات المدرعة كشيء إضافي، في حين أنها في الواقع مصممة لتحل محل الدرع الثقيل، الذي تراجعت فعاليته على أي حال.. وبالتالي، فإن المركبات القتالية الحالية المزودة بأنظمة دفاع نشطة هي سلالات وسيطة تجمع بين عهدين - القديم والجديد. هذا صحيح بالنسبة لأحدث طرازات أبرامز الأمريكية وليوبارد الألماني، تشالنجر البريطاني، والميركافا الإسرائيلية على حد سواء.

من المحتمل ان تكون التداعيات المتعلقة بتصميم المركبات القتالية المدرعة بعيدة المدى. على الرغم من ان الأنظمة الثورية للعصر الإلكتروني معروفة ومثبتة على الأرض يبدو أن أهميتها الكاملة لم تتغلغل في الوعي بعد اليوم يتم تثبيتها على المركبات المدرعة كشيء إضافي، في حين أنها في الواقع مصممة لتحل محل الدرع الثقيل، الذي تراجعت فعاليته على أي حال.. وبالتالي، فإن المركبات القتالية الحالية المزودة بأنظمة دفاع نشطة هي سلالات وسيطة تجمع بين عهدين - القديم والجديد. هذا صحيح بالنسبة لأحدث طرازات أبرامز الأمريكية، وليوبارد الألماني، تشالنجر البريطاني، والميركافا الإسرائيلية على حد سواء.

وبالفعل، فإن الاعتماد على أنظمة الكشف والاعتراض الإلكترونية يتيح خفضًا جذريًا في درع المركبات القتالية لما هو ضروري ضد الأسلحة الصغيرة والشظايا والانفجارات. وبالتالي هناك انخفاض متوقع في وزنها إلى حوالي 10 إلى 25 طنا، مع انخفاض مماثل في حجم المحرك وإعادة توجيه معظم وسائل الأنظمة الدفاعية والهجومية الموجهة إلكترونيا.

لا تقل أهمية الثورة الحالية من حيث هيكل الوحدات والتصاميم بعيدة المدى هنا أيضًا، يمكن الحصول على انطباع من المصادر بأنه تم إجراء تغييرات بعيدة المدى في الجيش الإسرائيلي: انخفض عدد الدبابات بشكل كبير، وادخال الكترونيات

مبتكرة، وتُبذل الجهود لزيادة التعاون بين القوات والابعاد، وشكل الجيش على اساس على أساس تجريبي وشبه تجريبي وحدات قتالية متعددة الأبعاد.

هذا هو الاتجاه بالتأكيد دون الخوض في القضايا الفنية والتكتيكية المعقدة. تجدر الاشارة الى انه لم يعد هناك متسع لألوية الدبابات الحالية. جميع التغييرات والتعديلات التي تم إجراؤها على هيكلها ومعداتها وخطة تشغيلها كجزء من وحدات قتالية مشتركة، هي خطوات ضرورية - لكنها ليست كافية. تم تصميم فرق القتال لتكييف هيكل التكوين أساسي مع ملف قتالي محدد. لكن يجب أن يفي الهيكل الأساسي نفسه بنوع القتال المتوقع في الماضي، كان دور الألوية المدرعة كقوة مناورة رئيسية واضحًا. لكن لا يوجد اليوم سيناريو تستخدم فيه الدبابات بهذه الطريقة. يجب تدريب الارث الحربي لهذه التشكيلات مع العصر الجديد سيتعين على كل من المركبات القتالية المدرعة وهيكل الوحدات والتشكيلات أن تخضع الى اعادة تصميم، حيث ستلعب جميع العناصر الأخرى للثورة الإلكترونية أدوارًا مركزية الاتصال والأتمتة والدفاع السيبراني والهجومي على حد سواء.

* * *

استطلاعات

معظم "الإسرائيليين" يخشون من حرب أهلية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

بعد مصادقة الكنيست على قانون إلغاء السبب للمعقولية وفي ظل الاحتجاج الشعبي المتزايد ضد التعديلات القضائية في كيان العدو، نشرت صحيفة "معاريف" صباح (الجمعة) استطلاع أجراه رئيس معهد "لازار للدراسات "مناحيم لازا"ر، يظهر أن 58% من الجمهور يخافون من حرب أهلية. كما أظهر الاستطلاع أن 49% من سكان الكيان يخشون أن يصل "الجيش الإسرائيلي" إلى حالة عدم الكفاءة، وذلك بعد التعديلات القضائية وإلغاء سبب المعقولية. وبسبب الانقسام في "المجتمع الإسرائيلي"، يفكر 22% من اليهود مغادرة الكيان، وبدأ 4% منهم بالفعل في اتخاذ خطوات عملية نحو هذه الخطوة.

فيما يتعلق بخريطة الكتل، إذا أجريت انتخابات للكنيست اليوم، فستحصل أحزاب الائتلاف على 54 مقعداً فقط، بينما ستحصل المعارضة على 66 مقعداً، وهي معطيات نفسها للأسبوع الماضي.

بحسب الاستطلاع يحصل حزب "معسكر الدولة" الذي يقوده "بيني غانتس" على ٣٠ مقعداً، ويظل الحزب الأكبر، وذلك على حساب "يش عتيد" بقيادة "يائير لابيد" الذي تراجع إلى 16 مقعداً وبقي حزب الليكود، بزعامة رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو"، مثل الأسبوع الماضي ثاني أكبر حزب، بحصوله على 28 مقعدًا.

وفقًا لنتائج أخرى في الاستطلاع، فإن "الجمهور الإسرائيلي" منقسم في رأيه بشأن الطريقة التي يجب أن يتم بها التعامل مع التغييرات التي تسعى حكومة العدو إلى إجرائها في النظام القضائي، حيث يعتقد 22% أنه يجب تعزيز التشريع من جانب واحد، 29% يعتقدون أنه يجب الترويج لها من خلال الحوار فقط، و 36% يعتقدون أنه يجب إيقافها على الفور.

توزيع المقاعد حسب الاستطلاع:

- معسكر الدولة: 30 مقعداً.
- الليكود: 28 مقعداً.
- هناك مستقبل: 16 مقعداً.
- شاس: 9 مقاعد.
- يهودوت هتوراه 7 مقاعد.
- حداش – تاعل – 4 مقاعد.
- عوتسما يهوديت: 5 مقاعد.
- ميرتس: 5 مقاعد.
- الصهيونية الدينية: 5 مقاعد.
- إسرائيل بيتنو: 5 مقاعد.
- راعم: 6 مقاعد، أقل من نسبة الحسم.
- العمل 2.1%.
- حزب بلد: 2.2%.

* * *

تقارير

حركة إسرائيلية جديدة تدعو لتقسيم دولة الاحتلال لـ"مملكتين يهوديتين"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

عديدة هي التحديات التي تواجه دولة الاحتلال من داخلها، لم تتوقف عند الانقلاب القضائي، أو تزايد المطالبين بالهجرة للخارج، فضلا عن ارتفاع معدلات رفض الخدمة العسكرية في صفوف الجيش، حتى أضيف إليها تحدّ من نوع جديد يتمثل في تقسيم دولة الاحتلال ذاتها إلى دولة علمانية ليبرالية وأخرى دينية محافظة، بزعم أنه "إذا بقي اليهود معاً، كل اليهود، بكل توجهاتهم وأفكارهم، فإنهم سوف يهلكون جميعاً."

عومر كوفتشيبيسكي مراسل صحيفة" معاريف"، ذكر أن "الكثير من المسوغات تبرر تقسيم الدولة إلى عدة دويلات في ضوء ما واجهته "القبائل الإسرائيلية" من صعوبات وخلافات داخلية، بما فيها المنافسات والحروب بين الأشقاء، وحتى تقسيم

إسرائيل ذاتها في قرون سابقة إلى مملكتين: يهوذا الجنوبية، وإسرائيل الشمالية. وقد مرّ 2951 سنة على هذا الانقسام، ويبدو أن الشعب اليهودي لا يزال يجد صعوبة في الحفاظ على مجتمع موحد. ولعل تصويت الكنيست الأخير أعاد إشعال النقاش حول تقسيم الدولة إلى جزأين منفصلين على خلفية التوترات المتزايدة بين الكتل السياسية." وأضاف في تقريره أنه "في حين تبدو هذه الفكرة بالنسبة لمعظم الإسرائيليين بعيدة كل البعد عن الواقع، فإن هناك من هو مقتنع بأنه لا مفر من تقسيم الأرض إلى "إسرائيل الجديدة" و"يهوذا"، إما من خلال التقسيم إلى كانتونات أو فيدرالية، أو من خلال وسائل إبداعية أخرى، وأحد من يحاولون حاليًا الترويج لخطة التقسيم هذه هو نيتسان عاميت من مستوطنة جفعاتيم، وهو مؤسس "حركة الانفصال" التي صاغت خطة من خمس خطوات للانفصال بين اليهود بالتراضي."

وأشار إلى أن "عاميت، وهو خريج المدرسة العسكرية الداخلية للقيادة، والضابط في المظليين، وقد سبق له أن أسس منظمته بعد أن توصل إلى نتيجة مفادها أن "دولة إسرائيل تسير نحو الهاوية"، وبقدر كبير من التفكير، وعقب مشاركتي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية لسنوات عديدة، فإننا في النهاية نرى ما يحدث اليوم في المجتمع الإسرائيلي، مجتمع ممزق بالكامل، والحلّ يتم اقتراحه بالفصل إلى دولتين: واحدة ليبرالية تفصل بين الدين والدولة، وأخرى ذات طبيعة أكثر محافظة دينية." وكشف قائلا إنه "بحسب خطة التقسيم التي اقترحتها الحركة، فإن "إسرائيل الجديدة" تشمل مرتفعات الجولان والجليل الأعلى ومعظم مدن السهل الساحلي، بما في ذلك حيفا ونتانيا وتل أبيب وريشون لتسيون، وسيكون مجموع سكانها 5.5 مليون نسمة، على أن تكون بقية البلاد تحت سيطرة "دولة يهوذا"، حيث يعيش سكان القدس وبئر السبع وبني براك وأشدود وبيتاح تكفا وعسقلان."

وأكد أن "خطة تقسيم إسرائيل تتضمن خمس مراحل، أولها إقامة تحالف للمدن الليبرالية من أجل توحيدها تحت مظلة واحدة، وإنشاء هيئة إدارية وتشريعية تلزم أعضاء المنظمة بسياسة معينة؛ واعتراف الكنيست القانوني بسلطة البرلمان للتنظيم الليبرالي كهيئة تشريعية ثانوية، بإنشاء كانتونات إقليمية مع برلمان محلي وحكومة إقليمية واستقلال شبه كامل في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الداخلية. وأخيراً الانقسام إلى دولتين، وفي النهاية سنصل إلى فصل كامل، عندما تكون كل منطقة قادرة على تحديد الدولة التي تنتمي إليها." وأوضح أن "كل منطقة لها دستورها وقواعدها الخاصة، وبموجبها ستعيش الدولتان اليهوديتان في سلام مع بعضهما مع تحالف دفاعي بينهما، وستفتح الحدود على غرار الحدود بين الولايات المتحدة، بحيث تكون إسرائيل في هذه الحالة فيدرالية، وليست مركزية، لأن المركزية تخلق انقسامات في المجتمع، وبالتالي فإنه في منطقة الجليل، حيث يوجد تركيز سكاني أعلى للفلسطينيين، سينشأ نوع من الحكم الذاتي، وسيتم التعامل مع الجميع بموجب نفس الدستور."

وأشار إلى أن "هناك أوجه قصور تحيط بخطة التقسيم هذه، أولها ضرورة الحصول على موافقة الطرفين اليهوديين في هذا الشأن، فهناك العديد منهم لا يهتمون بحدوث هذا التقسيم، ويجدون صعوبة معه، لكن ما يجب أن يكون واضحًا أننا اليهود إذا بقينا معًا فسنهلك، وفي النهاية ستكون عملية تدريجية هنا.. صحيح أن اليهود لا يحبون التغييرات، ولكن في كثير من الأحيان يجب قبولها، وعندما يحدث ذلك بشكل تدريجي يكون الأمر أكثر راحة. وبمجرد فصل الجانبين، سيحدد كل طرف شكل نظامه القانوني، وأين يوجه موارده الاقتصادية."

وأكد أنه "بالنسبة للكثافة السكانية في دولة "إسرائيل الجديدة"، فإن من المتوقع أن يعيش السكان هناك أكثر من ولاية "يهودا" التي ستسيطر على مساحة أكبر، وستكون هذه دولة كثيفة نسبيًا، لكن علينا تذكر أننا في الواقع الحالي نعيش بالفعل في هذه الكثافة، ليس الأمر وكأننا ننقل فجأة الكثير من اليهود من النقب إلى تل أبيب، مع العلم أن الكثافة ليست بالضرورة أمرًا سيئًا، فهناك دول أكثر كثافة من إسرائيل تتمتع بمستوى معيشة أعلى مثل هولندا وسنغافورة على سبيل

المثال، لأنه ستظل هناك مساحات مفتوحة." وكشف أن "ردود الفعل التي تلقتها الحركة حول برنامجها التقسيمي لافتة، فهناك قفزة مجنونة في عدد المتابعين لصفحاتنا على شبكات التواصل. معظم اليهود الذين سمعوا عن البرنامج داعمون للغاية.. تلقيت مئات الرسائل من يهود يريدون التطوع والتبرع، ويخبروننا حقًا أنهم انتظروا هذا الشيء، واتصل بنا عدد من قادة الرأي العام، مهتمون جدًا بالنموذج، بما في ذلك كبار المسؤولين في الاقتصاد. ورغم أننا حركة موجودة منذ عدة أسابيع فقط، لكن إذا نظرت إليها قبل شهر، كنت سترى أقل من ألف يهودي، لكننا بصدد بناء خطة عمل تشمل المؤتمرات، وتجنيد النشطاء، ومناشدات لعامة الناس وصناع القرار."

يأتي الكشف الإسرائيلي عن هذه الحركة السياسية الجديدة، ودولة الاحتلال تظهر أشدّ انقسامًا، وأخفّ التصاقًا بمبادئها التأسيسية التي بدأت تجد طريقها إلى سلة المهملات. وأصبحت توصف بالمزيد من الأوصاف والنعوت التي لا تبتعد في مجموعها عن الأكاذيب التي لا بد من دفنها جميعًا في قبر واحد، لأنها وصلت بالفعل إلى حالة من الموت السريري، وسط فشل الإسرائيليين في إدارة الصراع الإسرائيلي-الإسرائيلي.

* * *

تل أبيب تحشد قبيل مناقشة محكمة لاهاي "جوهر الاحتلال"

استكمالا لتحذيرات قانونية إسرائيلية سابقة، فقد تلقت وزارة خارجية الاحتلال بمزيد من القلق تواتر الأنباء عن تقديم المزيد من الجهات السياسية الفلسطينية والإقليمية والدولية مرافعات إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتشكيل رأي قانوني حول "الاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية"، فيما زعمت أوساط الاحتلال وحلفاؤه حول العالم أننا أمام خطوات سياسية، وليست قانونية، ومن شأنها أن تتسبب بجدية في الإضرار بسمعة الاحتلال.

آريئيل كهانا وشيريت أفيتان كوهين مراسلا صحيفة" إسرائيل اليوم "أكدا أن "محكمة العدل الدولية في لاهاي تنتظر التقدم بالإجراءات نحو النظر في الدعاوى التي قدمتها عدد من الجهات الفلسطينية والعربية والدولية ضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، فيما شرعت وزارة خارجية الاحتلال بتكثيف نشاطها الدبلوماسي بين الدول تمهيدا لحشد دعم كبير لموقف الاحتلال الزاعم بأنه بجب حل النزاع بين الطرفين بعيدا عن لاهاي، وبما أن هذه عملية سرية، فلا يمكن تسمية الدول التي أعربت عن دعمها للموقف الإسرائيلي." وأضافا في تقريرهما أن "الشكاوى الفلسطينية بدأ الترويج لها منذ كانون الأول/ ديسمبر 2022، عندما وافقت عليها الجمعية العامة في المحكمة، وتم نقل رسالة تدعم حل النزاع فقط من خلال المفاوضات بين الطرفين، وليس من خلال المبادرات الفلسطينية أحادية الجانب. وقال وزير الخارجية إيلي كوهين إن تل أبيب ستواصل التصدي للمحاولات الفلسطينية لنزع الشرعية عن إسرائيل، موجها الشكر لأصدقاء الاحتلال في العالم ممن قدموا مواقفهم للمحكمة ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين لم يمدوا يد المساعدة منذ البداية، ولم يدعموا المبادرة الفلسطينية الساعية للإساءة للمحكمة بالترويج لأجندة أحادية الجانب ضد إسرائيل."

وأشارا إلى أن "كوهين، مثل نظيره السابق يائير لابيد، زعما أن دعوى الفلسطينيين في محكمة لاهاي تعتبر خطأ لا يساهم في حل النزاع، بل تدعم العنف، والتحريض على العنف ومعاداة السامية، وقيادة سياسات غير مجدية تضر بالفلسطينيين أنفسهم، وتعمل وزارة الخارجية والسفارات الإسرائيلية حول العالم ليل نهار لمحاربة الحملة الفلسطينية لنزع الشرعية عن إسرائيل، والإضرار بقدرتها على الدفاع عن نفسها." وأوضحا أن "منظمة بني بريت، وهي أول منظمة يهودية معترف بها من قبل الأمم المتحدة ونشطة لمدة 180 عامًا، ناشدت محكمة العدل الدولية بطلب لعدم مناقشة الطلب الفلسطيني لأخذ رأي حول

وضع الاحتلال في أراضي الضفة الغربية، وهو قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2022، وزعمت المنظمة أن هذا قرار سياسي من شأنه إلحاق الضرر بالمحكمة، ولا ينبغي أن تناقش الأمر على الإطلاق، لأن قرار الجمعية العامة منحاز للغاية، زاعمة أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اتخذت القرار أنظمة استبدادية ترفض الاعتراف بإسرائيل."

آلان شنايدر، الرئيس التنفيذي لمكتب المنظمة الإسرائيلية، ذكر أن "الرأي القانوني الدولي جاء في 90 صفحة، وكتبه سلسلة من القانونيين الدوليين البارزين، لكن قرار المحكمة بمواصلة النظر في هذه القضية سيُنظر إليه بأنه قرار سياسي بارز، وليس قرارًا قضائيًا، ما سيؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بسمعة المحكمة، رغم أن المحكمة ليست لديها صلاحية محاكمة دولة الاحتلال. لكن كما جرت العادة، فإن الأمم المتحدة حين تتعامل مع مسائل تخص دولة الاحتلال فإنه لا يوجد أمامها سوى خيار واحد، ويتمثل في إصدار حكم متحيز ضدها."

تتخوف أوساط دولة الاحتلال أن يؤثر نظر المحكمة الدولية في مزيد من نزع الشرعية عنها، ما يدفعها لتكرار الزعم أن المناقشة القانونية ليست من اختصاصها، مع العلم أنه في 2024 سيتم تحديد موعد جلسة استماع شفوية بشأن الطلب الفلسطيني في لاهاي، أما دولة الاحتلال فتخشى أن يصدر قرار من الحكم في لاهاي قد يحابي الفلسطينيين ومنظمات المقاطعة الدولية ضد تل أبيب، والإضرار بمكانتها الدولية، رغم أن حكم المحكمة استشاري فقط وشليس ملزما.

* * *

الوزير اليميني ليفين يكشف عن الهدف الحقيقي لقانون "الحد من المعقولية"

ترجمة: موقع عربي21

نشرت مجلة "+972" الإسرائيلية تقريرا تحدثت فيه عن الخطاب الذي ألقاه وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، في الكنيست والذي أعلن خلاله عن خمسة قرارات حكومية تم حظرها لكونها "غير منطقية"، وكانت جميعها تتعلق بالفلسطينيين والاحتلال. وقالت المجلة، في تقريرها إن حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة الإسرائيلية تلقت ضربة قاضية يوم الاثنين، حين نجح ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تمرير أول تشريع رئيسي لتقييد سلطة القضاء. ويُلغي مشروع القانون هذا ما يُعرف بـ"حجة المعقولية"، وهو مفهوم قانوني غير محدد التعريف سمي بهذا الاسم لأنه مكّن المحكمة العليا من استخدام سلطتها التقديرية لعرقلة قرارات الحكومة والتعيينات التي تعتبرها غير معقولة.

وأوضحت المجلة أن مهندسي القانون، وعلى رأسهم ياريف ليفين، يدّعون أن إلغاء معيار المعقولية هو ضرورة ديمقراطية، وإخراج السلطة من أيدي قلة من القضاة غير المنتخبين وإعادتها إلى أولئك الذين وضعوا ثقتهم في الجمهور. ومع ذلك؛ فإن خطاب ليفين نفسه قبل التصويت في الجلسة الكاملة للكنيست يوم الاثنين روى قصة مختلفة إلى حد ما؛ قصة تتمحور حول ترسيخ سيطرة "إسرائيل" على الفلسطينيين والقضاء على المقاومة.

وفي منتصف خطابه الذي يشرح الأسباب الكامنة وراء مشروع القانون، قدم ليفين لزملائه المشرعين خمسة أمثلة استندت فيها المحكمة العليا إلى معيار المعقولية للتدخل في قرارات الحكومة، متسائلًا عن ما "إذا كانت الحكومة تريد حقًا أن يتمتع هؤلاء القضاة بالسلطة لتحديد الأمور المنطقية والصائبة التي ينبغي فعلها، بدلًا من تلك التي عهدها الجمهور"، على حد قوله. لكن الأمثلة التي قدمها تثير قلق الفلسطينيين أو النشطاء الإسرائيليين المناهضين للاحتلال، ما يكشف بشكل صارخ عن القوة الدافعة الحقيقية وراء أجندة الحكومة. وعرضت المجلة اثنين من الأمثلة المتعلقة بإلغاء قرارات منع الفلسطينيين

من دخول "إسرائيل"، كما حدث أن مُنعت الطالبة الفلسطينية الأمريكية لارا القاسم، من الدخول من قبل وزارة الداخلية في نفس السنة بحجة أنها من مؤيدي حركة المقاطعة.

والمثال الثالث يتعلق بإلغاء قرار جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية بطرد ثلاثة فلسطينيين من الضفة الغربية إلى غزة بعد أن ارتكب قريبهم هجومًا ضد إسرائيليين.

ويتعلق المثالان الآخران لـ ليفين بالإسرائيليين الذين سعت الحكومة إلى معاقبتهم على نشاطهم ضد الاحتلال؛ إذ كان القرار الأول هو قرار المحكمة العليا بإلغاء محاولة وزارة التربية والتعليم حجب جائزة "إسرائيل" عن الفائز بجائزة 2021، البروفيسور أوديد غولدريتش، على أساس أنه يدعم المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل. ويتعلّق المثال الأخير بطبيبة الأعصاب الإسرائيلية يائيل أميتاي، التي منعت الحكومة تعيينها في مجلس إدارة مؤسسة مانحة للأبحاث في سنة 2019، لأنها وقعت على عريضة لدعم الجنود الذين رفضوا الخدمة خارج الخط الأخضر، قبل أن يتم إبطالها من قبل المحكمة العليا.

جوهر مفقود

وبحسب المجلة؛ فإنها ليست المرة الأولى التي يكون فيها ليفين صريحًا بشأن دوافعه للإصلاح القضائي، وكما كتب مايكل شيفر عمر مان في مجلة "+972" في وقت سابق من هذه السنة، فإنه كان هوس ليفين السياسي على مدار العقد الماضي هو ضم الأراضي المحتلة، وكان دائمًا واضحًا بشأن الحاجة إلى تقليص سلطة القضاء من أجل تسهيل هذا الهدف. ونقلت المجلة عن ليفين قوله في مؤتمر لحركة السيادة الإسرائيلية في سنة 2014: "لا يمكننا قبول الوضع الحالي الذي يخضع فيه النظام القضائي لسيطرة أقلية يسارية راديكالية ما بعد الصهيونية تنتخب نفسها خلف أبواب مغلقة، وتملي علينا قيمها الخاصة؛ ليس فقط بشأن الضم ولكن أيضًا في القضايا الأخرى".. مضيفًا أن "التغيير في النظام القانوني ضروري لأنه سيسمح لنا، وسيسهل علينا كثيرًا، اتخاذ خطوات ملموسة على الأرض تعزز عملية دفع السيادة في الضفة الغربية." وحتى سنة 2023؛ سيقود ليفين المهمة للقيام بذلك بالضبط، وإلغاء معيار المعقولية ليس سوى البداية. فعلى سبيل المثال؛ أفادت التقارير قبل شهرين بأن ليفين رفع إلى مجلس الوزراء أنه يجب أن يكون هناك قضاة في المحكمة العليا "يفهمون" لماذا لا يكون اليهود الإسرائيليون "مستعدين للعيش مع العرب". ومما لا يثير الدهشة، أن أحد مشاريع القوانين التالية في حزمة الإصلاح الشامل ستعطي الحكومة سلطة أكبر في تعيين القضاة. وأشارت المجلة إلى أنه تم اختيار أمثلة ليفين في قاعة الكنيست مع مراعاة اعتبارات أخرى أيضًا. وبالنسبة لليمين الإسرائيلي المتطرف، فإن تصوير المحكمة العليا على أنها مدافع عن الفلسطينيين هو وسيلة لوضع المحتجين المناهضين للحكومة ومعارضة الكنيست، الذين يسعون لحماية القضاء، في موقف غير مريح.

ولفتت المجلة إلى أنه بعد كل شيء؛ فقد أعلن بيني غانتس، من حزب أزرق أبيض اليمين الوسطي، وصوله إلى الساحة السياسية في سنة 2019 بشريط فيديو يتفاخر فيه بقصف غزة "بالعودة إلى العصر الحجري" خلال فترة توليه منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، كما أن يائير لبيد، رئيس حزب "يش عتيد" الوسطي، قدم دعمه الحماسي للهجوم الأخير للجيش الذي استمر يومين على مخيم جنين للاجئين، والذي أسفر عن مقتل 12 فلسطينيًّا وجرح المئات. وأضافت المجلة أن المعارضة الإسرائيلية والمحتجين الرئيسيين لعبوا دورًا في مصلحة الحكومة. فلمدة سبعة أشهر، شنت الحركة المناهضة للحكومة حرب عصيان مدني عنيدة ومنسقة بدقة ضد الإصلاح القضائي، ما أدى إلى تصعيد تكتيكاتها في الأيام الأخيرة. ولكن من خلال تهميش أولئك الموجودين داخل الاحتجاجات الذين سعوا للتحذير من نهاية لعبة الإصلاح القضائي، ورفضهم الاعتراف بحملة الضم التي تدعمها.. فقد فقدت الحركة جوهر ما يحاول اليمين المتطرف تحقيقه؛ فلماذا يتحمل التحالف مثل هذا الضغط الهائل من أجل استكمال أجندته؟ واختتمت المجلة التقرير بالقول إنه طالما فشلوا في مواجهة هذا التوجه،

فإن معارضي الحكومة في الكنيست وفي الشوارع سيكونون غير مؤهلين لمقاومة بقية الإصلاح القضائي، وبحلول الوقت الذي سينهضون فيه، فستكون هناك فرصة جيدة لكي يحول ليفين حلمه إلى حقيقة.

* * *